

محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة  
التحويلية المصرية

فادية محمد عبد السلام

محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة  
التحويلية المصرية  
فادية محمد عبد السلام\*

ملخص

حيث أن قضية تنمية الصادرات المصرية أصبحت تطرح نفسها بقوة على المستوى القومي، فقد استهدفت هذه الورقة إحتساب مؤشرات التنافسية للسلع الصناعية المصرية في الأسواق العالمية. وقد اعتمدت في ذلك على مفاهيم الميزة النسبية الصريحة والكثافة المهارية. فألقت الدراسة نظرة عامة حول استراتيجيات التنمية الصناعية وعلى محتوى الصادرات الصناعية المصرية والتغيرات الهيكلية التي طرأت على قطاع الصناعات التحويلية وكذلك على الميزة التنافسية الصناعية المصرية، وشخصت بناءً على ذلك أهم المجموعات السلعية الصناعية التي تنافس بها مصر في الأسواق العالمية. وأخيراً حددت الورقة الملامح العامة لاستراتيجية تصديرية مستمدة من خبرات الدول وخصوصية التجربة المصرية، وما هية السلع والخدمات المؤهلة للتصدير في الحاضر وفي المستقبل.

**Determinants of the Competitiveness of the Egyptian  
Manufacturing Sector**

**Fadia Mohamad Abdussalam**

**Abstract**

Since expanding exports has recently become a national priority in Egypt, the paper analyzes the competitiveness of the manufacturing industry sector in Egypt using standard measures such as the revealed comparative advantage and knowledge intensity. It also underlines the structure of commodity exports and pinpoints those for which Egypt holds a strong competitive advantage in international markets. Based on such structure and international experience, the paper proposes a strategy to boost the international competitiveness of Egyptian exports in certain commodities and services.

---

\* مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.

## مقدمة

نالت قضية التوجيه التصديري اهتماما بالغا في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث أعتبر التوجه التصديري قاطرة النمو الاقتصادي Engine of Economic Growth ، وذلك في ظل الافتراض الضمني بأن انتعاش الصادرات يحقق أقصى تشغيل للطاقات الانتاجية ويسمح بتحقيق الوفورات الداخلية للحجم وتبني تقنيات ريفية المستوى ، فضلا عن توفير موارد النقد الأجنبي ، حيث يرتبط نمو الصادرات بتطور انتاجية قطاع الصناعات التحويلية بشكل يفوق مستوى قطاع المنتجات الأولية . ويبدو ذلك مقبولا في ضوء سرعة استجابة قطاع الصناعات التحويلية للتقنيات الحديثة مقارنة بالقطاعات المنتجة للمواد الأولية والخاضعة للظروف المناخية والبيئية . كما أن التوجه التصديري يكفل وصول الصناعات إلى مستوى الكفاءة وانخفاض التكاليف، وذلك من خلال التغلب على عقبة ضيق الأسواق المحلية. ومهما قيل عن اتجاه الحجم الأمثل للمشروعات الى الصغر في ظل الثورة العلمية والتقنية، إلا أنه يبقى أن هذا الحجم الأمثل في عدد من الصناعات – مثل السيارات – هو أوسع من أن تحتويه سوق محلية واحدة.

وتطرح قضية تنمية الصادرات المصرية نفسها بقوة على المستوى القومي . فمع استمرار الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري المصري، ومع ما أثبتته نماذج النمو الموجه بالصادرات من نجاح في الدول الصناعية الحديثة وتعرض استراتيجية التنمية بأحلال الواردات للرفض من جانب الاقتصاديين (بما تؤدي إليه من انخفاض في تنافسية المنتجات في الأسواق الخارجية)، وفي ظل تحرير التجارة الدولية والعولمة وتزايد الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية تتصاعد الآمال في أن تلعب الصادرات المصرية دورا رئيسيا في الارتفاع بمعدل النمو وضمان تواصله، وفي تقليص دور القروض والمنح الأجنبية في التنمية الاقتصادية، وأن تتم مواجهة مشاكل البطالة في إطار تقني رفيع المستوى يعتمد على تنمية المهارت البشرية والقدرات التقنية المحلية باعتبارها مدخلات أساسية في تشجيع النشاط التصديري، ولذلك يتزايد الاهتمام بالانفاق الاستثماري في مجال التعليم والبحوث وبعض جوانب البنية الأساسية.

تبين مؤشرات المستقبل أنه لم يعد في الواسع البحث عن الميزة النسبية في الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة غير الماهرة وحدها بل أساسا في الصناعات التي تتطلب أيدي عاملة ماهرة (بفضل التعليم والتدريب) حيث ستكون الصناعات المعتمدة على كثافة المهارة وكثافة المعرفة هي القطاعات الرائدة، ويعني هذا من وجهة نظر الاقتصادي بورتر الانتقال من النظرة الاستاتيكية إلى النظرة الديناميكية للقدر التنافسية، أي من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، حيث أنه لا يتحتم أن تكون ميزة الدولة موروثه بل يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسي، حيث أن مصدر الميزة هو الابتكار وليس توافر عوامل الانتاج أو الانتقال من المدخلات المادية إلى المدخلات التقنية.

وقد تبنت الحكومة منذ مطلع التسعينات سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي، تقوم على تحرير التجارة الداخلية والخارجية وإطلاق قوى السوق في تخصيص الموارد وتوجيهها، وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري على نحو يمكنه من اكتساب مرونة إستجابة لتغيرات السوق محليا وعالميا، وعلى نحو يتزايد فيه دور القطاع الخاص في مجالات الاستثمار والانتاج ليضطلع تدريجيا بمسئولية قيادة التنمية وتواصلها .

إن الحديث عن استراتيجية التصدير أصبح الآن مبررا، ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية خيارات أساسية طويلة الأمد وليس مجرد تدابير مؤقتة أو قصيرة المدى .

فالتصدير هو قمة النشاط الانتاجي وأكثره كفاءة حتى يتمكن المنتج الوطني من منافسة الانتاج الأجنبي في الأسواق الدولية في ظل الثورة التقنية الجديدة من المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية وتتضاءل أهمية المواد الأولية في الانتاج.

ويشير واقع الصادرات المصرية خلال التسعينات إلى ثلاثة تحديات رئيسية : أولها ما تشير إليه الاحصاءات من تراجع لحصة التجارة في السلع والخدمات من الدخل المحلي من 64 % عام 1991 إلى 46% عام 1997<sup>(1)</sup> وهو ما يلفت الانتباه إلى، تراجع إندماج وتكامل الاقتصاد المصري مع الاقتصاد العالمي، وتراجع التنافسية الدولية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية، مما يستلزم من الحكومة أن تولي القضية أهمية كبيرة . وتدل الشواهد على أن الاتجاه العام في شروط التبادل تسير في غير صالح الصادرات حيث انخفض معدل التبادل الدولي من 106.3 عام 1992 إلى 83.6 عام 1998 وهو ما يفسر تدهور القدرة الشرائية للصادرات المصرية.<sup>(2)</sup>

أما التحدي الثاني فهو ما يشير إلى تراجع حصة مصر في التجارة الخارجية العالمية من 0.01 إلى 0.002 عام 1998 . حيث سجل وضع الصادرات مزيداً من التراجع مقارنة بمستويات منتصف الثمانينات، فإنخفضت حصة مصر في الصادرات العالمية من 0.2 في عام 1985 إلى 0.07 عام 1995 ثم إلى 0.0007 عام 1998<sup>(3)</sup> (أي في ذيل قائمة تضم 180 دولة) .

**والتحدي الثالث هو، أن الصادرات السلعية لم تتجاوز ثلث الحصيلة الاجمالية من الصادرات السلعية والخدمات خلال التسعينات، وتكمن خطورة هذا الوضع في أنه إذا كان ميزان المدفوعات المصري قد حقق في بعض سنوات التسعينات تغيرات إيجابية في شكل فائض في معاملاته الجارية مع العالم الخارجي إلا أن الجانب الأكبر من هذه التغيرات لا يعتبر جوهرياً بحيث يعكس تطويراً في قدرة الانتاج المصري على الانتاج السلعي والتصدير، حيث تعاني التجارة السلعية من عجز مزمن وامتزاد لكنها تدفقات ناجمة عن موارد ريعية تتعرض غالباً لاحتمالات الانخفاض تحت ظروف الطلب العالمي السياحي، النقل، وظروف الكساد وركود الطلب على البترول ثم تأثيرات أزمة دول جنوب شرق آسيا، هذا التحدي يجعلنا لا نسلم بالاعتماد بشكل أساس على إيرادات هذه المصادر الخدمية نظراً لتذبذبها وتقلبها وبعدها عن تأثير صانع السياسة الاقتصادية وضرورة الاعتماد على الصادرات السلعية .**

وتختلف مصر إختلافاً كبيراً عن الدول النامية الأخرى من حيث الحجم الاقتصادي والتركيب وقاعدة الموارد ونصيب الفرد من الدخل، ولكنها تشترك مع غالبيتها (باستثناء الدول الصناعية الجديدة) في تدني نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي حيث تصل هذه النسبة في المتوسط إلى 18% فضلاً عن تدني نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 8% وهذا يعني أن القطاع الصناعي لم يصبح بعد قاطرة النمو للاقتصاد.

كما أن هيكل القطاعات الصناعية متخلف نسبياً حيث يتركز حوالى 47% من القيمة المضافة الصناعية في قطاعي الأغذية والمنسوجات مقارنة بحوالى 17% فى قطاعات صناعات الآلات وتجهيزات النقل والكيماويات .

(1) وفقاً لاصحاءات : IMF, International Financial Statistics.

(2) المصدر : البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية (51) ، عدد (2) ، عام 1998 .

(3) تقرير منظمة التجارة العالمية .

وتتفق غالبية الدراسات الاكاديمية على أن أهم جوانب الضعف في السياسة الصناعية تتمثل في ضعف القاعدة التقنية والاعتماد على استيرادها من الدول المتقدمة، إنعدام التنسيق بين أنظمة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ، غياب التوجه التصديري والتركيز على إحلال الواردات فضلا عن أن العملية التسويقية لا تتال الرعاية الكافية ولكن على المستوى المؤسسي يلاحظ تحسن النظرة للتسويق الخارجي.

### هدف الدراسة

تحدد القضية الجوهرية التي تتصدى لها هذه الدراسة في حساب مؤشرات التنافسية للسلع الصناعية المصرية في الأسواق العالمية وذلك في ضوء الطابع الديناميكي للأسواق الدولية . حيث تبين مؤشرات المستقبل أن الميزة النسبية في الصناعات لم تعتمد فقط على توافر الأيدي العاملة الرخيصة غير الماهرة بل تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومدربة . ومن هنا تبرز أهمية التعليم والتدريب حيث يتوقع أن تكون الصناعات المعتمدة على كثافة المهارة والمعرفة هي القطاعات الرائدة للاستثمار في العنصر البشري.

كذلك فإن الاتجاهات العالمية لا تسمح للدول العربية ومن بينها مصر باتخاذ موقف سلبي من المنافسة الشديدة المتوقعة قريبا بين الدول النامية من أجل فتح الأسواق في الدول المتقدمة والتي تمثل تقريبا 60% من صادرات الدول النامية وكذلك فتح أسواق الدول النامية نفسها .

### منهجية الدراسة

يعتمد في قياس تنافسية القطاعات الرئيسية للصناعة التحويلية على مفاهيم الميزة النسبية الصريحة والكثافة مهارية (نسبة المهارة و نسبة قوة العمل الموظفة في وظائف فنية أو مهارية أو نسبة المتخصصين والفنيين والمهندسين والعلماء إلى كل ألف من السكان وهي الاحصاءات التي تستمد أصلا من احصاءات منظمة العمل العالمية (ILO) ونسبة الانفاق على الدعاية والتسويق إن وجدت ومقارنتها بمؤشرات مجموعة الدول النامية أو الدول النامية الصناعية الجديدة .

وتسترشد الدراسة في تقييمها لظروف التنافسية للسلع الصناعية بمؤشرات التنافسية السعرية (التي تعتمد على الأسعار النسبية للصادرات الصناعية مقارنة بنظائرها من مجموعة الدول النامية) وكذلك التنافسية غير السعرية أو التنافسية التقنية التي يكتسب فيها عنصر التقنية أهمية متزايدة حيث يلعب دورا رئيسيا في تحسين تنافسية المشروعات، وذلك من خلال رفع مستوى الانتاجية وتحسين الجودة وتحقيق مرونة أعلى. ويعتمد في القياس هنا على نسبة الانفاق على البحوث والتطوير (R &D) من الناتج المحلي الاجمالي. ويجرى تصنيف الصناعات وفقا لذلك إلى صناعات عالية التقنية أو متوسطة التقنية أو ضعيفة التقنية. وتسترسل الدراسة لرسم أبعاد وملامح استراتيجية تصديرية في المستقبل، تأخذ في اعتبارها المؤشرات الحالية للتنافسية وكيفية تفعيل دور السياسات الاقتصادية المحلية والتغيرات التنظيمية والمؤسسية لتغيير الصورة الحالية.

## نظرة عامة حول استراتيجية التنمية الصناعية المصرية في التسعينات

اتسمت توجهات هذه الفترة بمحورية برنامج الإصلاح الاقتصادي وليس برنامج التنمية، حيث أصبحت الأولوية للتوازنات المالية الداخلية والخارجية. وفي هذا الإطار أصبح تحرير النشاط الاقتصادي وحفز القطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق منهاجا لإدارة الاقتصاد القومي.

وفي ظل هذه التطورات، أصبح الحديث عن التنمية الصناعية وعن سياسة الاستثمار الصناعي مرتبطا بإطار إجراءات اصلاحية جديدة (تحرير التجارة، إطلاق آليات السوق، إطلاق حرية الأسعار وزيادة نصيب القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي).

ففي مجال السياسة التجارية سعت الحكومة إلى تحرير التجارة الخارجية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية من 120% عام 1992/91 إلى 70% عام 1996 ثم إلى 50% في يونيو 1997 (باستثناء الدواجن - اللحوم - المشروبات - والكحوليات - الطباقي - السيارات) بحيث وصل متوسط معدل التعريفات المرجح بأوزان التجارة إلى 28% في عام 1996، أي بنسبة انخفاض حوالى 20% بالنسبة لمعدل 1989. ومن ناحية أخرى فقد أزيلت تقريبا معظم التعريفات على كل السلع الرأسمالية وألغيت القيود الكمية والتعريفية على الصادرات باستثناء الرقابة الفعالة على صادرات القطن<sup>(4)</sup>.

ويلاحظ أنه ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات فقد استهدفت الدولة التوسع في حوافز الاستثمار الصناعي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات التصديرية وذلك في ظل صدور القانون 23 لسنة 1989.

كما استمر إصلاح مناخ الاستثمار الأجنبي بصدور القانون رقم 8 لعام 1997، الذي استهدف بشكل أساسي تشجيع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إلغاء الاجراءات الادارية والبيروقراطية المرتبطة بتسجيل الشركات، ومنح مزايا ضريبية بصفة عامة لقطاعات ذات أولوية خاصة مثل البنية الأساسية - الخدمات (خدمات حقول البترول والبرمجيات والسياحة) والصناعة التحويلية (أجزاء ومكونات السيارات).

وفي تقييمنا لتأثير سياسات الاستثمار الصناعي نعتمد على منهج التجارة الذي يقوم على تتبع أطوار التصنيع من وجهة نظر التغيرات في هيكل التجارة الخارجية. ويفتضي ذلك قياس التطور المحلي للصناعة، من خلال تتبع التغير في نسبة الصادرات الصناعية إلى التجارة السلعية، التي تعكس التطور في الميزات التنافسية التي تكتسبها الصناعة. فهذه النسبة إلى جانب نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، تعد مؤشرا لمدى وفرة الموارد وتوجهات سياسات التنمية والمرحلة التي تمر بها عملية التصنيع.

وانطلاقا من تجارب الدول الأخرى، نجد أن تتابع أطوار التصنيع اعتمادا على تصنيع بدائل الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ثم الانتقال إلى تصديرها، ثم البدء في تصنيع مجموعة السلع المعمرة الاستهلاكية والانتاجية، ثم الانتقال إلى تصديرها، قد يكون مفيدا للتركيز على صناعات معينة في كل مرحلة من مراحل التطوير، بحيث يتم التعمق رأسيا

<sup>(4)</sup> Research Information sector (RIS) Ministry of Economy (MOE), The International competitiveness of Egypt I Perspective, First Report, 1998, DEPRP Project, P. 13.

بدلاً من سياسة التنوع العشوائي للمنتجات. ويرتبط ذلك بتراكم المعارف واكتساب الخبرة والتدريب والتكنولوجيا. وفي تتبعنا لهذه التطورات والمؤشرات بالنسبة لمصر فإنه قد يكون مجدياً في البداية التطرق لدراسة التغير في نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي التجارة السلعية وكذلك التغير في هيكل هذه الصادرات الصناعية.

### جدول رقم (1)

تطور نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات خلال سنوات مختارة

البيان	1986	1991	1994	1995	1997	1998
الصادرات نصف المصنعة	274.1	1289.5	1809.4	2067.5	2056	1778.9
الصادرات تامة الصنع	305.5	3306.2	4090.3	3977.4	4167.5	4292.6
إجمالي الصادرات نصف المصنعة + تامة الصنع (1)	579.6	4595.7	5899.7	6044.9	6223.5	6071.5
إجمالي الصادرات (2)	2053.9	11764.7	11757.5	11703.8	13083.8	10685.8
(2)/(1) %	28.2	39.1	50.2	51.6	47.6	56.8

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، 1999.

يشير جدول (1) أعلاه إلى تحقيق قفزة نوعية في حصة الصادرات الصناعية التحويلية في إجمالي الصادرات بين منتصف الثمانينات وسنوات التسعينات، حيث تضاعفت نسبتها من 28% في عام 86 إلى نحو

57% في عام 1998. وقد ترافق ذلك مع صدور قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 حيث كان هذا القانون في طليعة الإجراءات التي أثرت في سياسات الاستثمار خلال خطة التنمية 88/87 – 1992/91. حيث استهدف توفير المزيد من المزايا للمشروعات وتوحيد إجراءات الاستثمار، كذلك صدر قانون الأعمال لعام رقم 203 لسنة 1991 الذي حدد إطار الخصخصة في مصر وجعل من تدعيم المشروعات الخاصة محور الاهتمام وأطلق ملكية الأجانب للمشروعات وزاد حجم ومدى الإعفاءات الضريبية مع تخفيض القيود المتعلقة باللائحة السلبية، كما تم تعديل فئات التعريفات الجمركية بناء على القرار الجمهوري رقم 178 لعام 1991 وأنشئت السوق الحرة للصرف الأجنبي اعتباراً من 27 فبراير 1991. ثم أدى صدور القانون رقم 15 لسنة 1992 الخاص بسوق رأس المال إلى تحسين مناخ الاستثمار. كذلك فقد ركزت السياسة التجارية على منح المزيد من الحوافز للضمانات التصديرية، وأهمها الاحتفاظ بحصيلة الصادرات من النقد الأجنبي. وصاحب ذلك إلغاء نظام الحصص والقيود الكمية ومراجعة نظم الدروباك بفرض تبسيط الإجراءات.

وقد كان من محصلة ذلك ما حققته بعض الصادرات الصناعية (مثل الأقمشة القطنية والسلع الغذائية) من نجاحات تسويقية، ومع ذلك فإن السياسة الاستثمارية لم تحقق تطوراً ملحوظاً في القدرات التصديرية للصناعة أو تحولاً إلى مراحل أعلى في عملية التصنيع.

فالزيادة التي حدثت في استثمارات القطاع الخاص الصناعي إتجهت للتوسع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية التقليدية بهدف الاحلال للواردات، وقد ظهر ذلك جليا في تزايد واردات المعدات والآلات ومستلزمات الانتاج مع تراجع الواردات من السلع الاستهلاكية في ضوء ما تتمتع به نظيراتها المحلية من أوضاع حمائية (الرسوم الجمركية وارتفاع سعر الصرف الأجنبي) .

وهذا يعني أن سياسة الاستثمار الصناعي لم تتجح في جذب قدر كافٍ من الاستثمارات للصناعة، حيث أنه وفقا لبيانات هيئة الاستثمار حتى 1999/6/30 بلغ عدد الشركات الصناعية 4077 مشروعاً برأسمال قدره 31102 مليون جنيه وبتكاليف استثمارية قدرها 61685 مليون جنيه كما بلغ اجمالي مساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات الصناعية ما نسبته 24% من رأس مال هذه المشروعات وهو أضخم قطاع يتجه اليه الاستثمار الأجنبي. هذا وقد ساهم اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية في القطاع الصناعي في توفير 403158 فرصة عمل، منها 399183 فرصة عمل للمصريين و 3975 فرصة عمل للأجانب، وهو ما يشكل أكبر مساهمة في خلق فرص للعمالة (5) .

والواقع أن زيادة نصيب الصادرات الصناعية التحويلية (حيث شكلت قرابة نصف الصادرات السلعية في نهاية التسعينات) لا يعني الاستناد إلى قاعدة صناعية واسعة. حيث تشير أرقام الواردات إلى استمرار مرحلة إحلال الواردات الأولية دون تغير جوهري في نمط التصنيع أو التحول إلى انتاج سلع وسيطة على نطاق واسع.

#### الاتجاه في مستوى ومحتوى الصادرات الصناعية المصرية :

يوفر جدول (2) معلومات حول محتوى الصادرات الصناعية حسب التصنيف السلعي خلال سنوات مختارة في التسعينات . حيث تمثل قيمة الصادرات الصناعية ما لا جدول رقم (2) يقل عن 70% من قيمة إجمالي الصادرات السلعية خلال غالبية السنوات وتصل حصة الصادرات الزراعية إلى حدودها الدنيا .

يحقق الوقود ممثلاً في النفط الخام والمنتجات النفطية وتموين السفن والطائرات إتجاهاً متزايداً خلال النصف الأول من التسعينات . وقد حازت صادرات صناعة النفط على حصة أقل خلال النصف الثاني من التسعينات، حيث وصلت إلى أقل من 30% من الصادرات الصناعية . ومن الواضح أن المصنوعات الأساسية قد استحوذت على حصة كبيرة من إجمالي صادرات السلع الصناعية خلال السنوات المختارة . وبتدقيق النظر في هيكل صادرات الصناعة التحويلية يتضح لنا أن حصص صادرات صناعة غزل القطن والملابس الجاهزة تستحوذ على غالبية صادرات صناعة الغزل والمنسوجات . كذلك فإن انخفاض نصيب الأقمشة القطنية من إجمالي صادرات الصناعة من حوالي 4% عام 1995/94 إلى أقل من 1% خلال عامي 1996/97، 1997، 1998/97، يلفت الانتباه ويعود ذلك للآثار المترتبة على فرض الجماعة الأوروبية لرسوم اغراق على الأقمشة القطنية منذ عام 1996. كما انخفضت أيضاً حصص صادرات كل من الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية فقد تعرضت للانخفاض في إجمالي الصادرات خلال النصف الثاني من التسعينات .

(5) محمد مصطفى شحاته ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر (دراسة قطاع الصناعة) في الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف التسعينات ، دبلوم التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، ديسمبر 1999 ، ص 79 .



أما صادرات الصناعات المعدنية التي مثلت الصادرات الديناميكية في إجمالي الصادرات في النصف الأول من التسعينات ويزيد الطلب العالمي عليها وقد حققت 10% تقريبا من إجمالي الصادرات تعرضت لفقدان مكانتها إلى أقل من 4% من إجمالي الصادرات خلال النصف الثاني من التسعينات. هذا مما يتطلب من الحكومة إعادة هيكلتها وتقييم تنافسيتها حتى تصبح ضمن القطاعات الرائدة مستقبلا المولدة للمزيد من الخبرات والتدريب والابتكارات التقنية.

جدول رقم (2)  
الأهمية النسبية للصادرات الصناعية  
حسب التصنيف السلعي

1998/97	97/96	95/94	94/93	المجموعات
100	100	100	100	اجمالي الصادرات
2.2	3.4	13.9	9.6	1- سلع زراعية
71.8	74.5	86.1	90.4	2- سلع صناعية
41.8	46.9	36.6	47.5	أ. صناعة النفط
18.5	23.1	18.8	27.8	النفط الخام
16.0	15.6	17.8	19.7	منتجات نفطية
7.3	8.2	-	-	تموين سفن وطائرات
14.4	10.2	24.2	19.8	ب. صناعة الغزل والنسيج
5.7	2.2	10.8	7.8	غزل لقطن
0.5	0.5	3.6	2.8	أقمشة قطنية
4.7	3.5	6.4	5.8	ملابس جاهزة
1.9	1.9	-	-	أغطية قطنية
1.6	1.1	1.2	3.4	أخرى
4.2	4.0	0.4	1.5	ج - الصناعات الهندسية
0.3	1.1	-	-	ماكينات ومستلزمات
0.1	0.2	0.4	0.7	أثاثات خشبية
0.4	0.4	0.1	0.1	وسائل النقل وقطع غيارها
0.1	0.4	-	-	ثلاجات وأجهزة تكييف
3.3	1.9	0.7	0.7	أخرى
2.6	5.3	2.8	3.8	د - السلع الغذائية
0.2	0.1	0.6	0.5	معلبات الخضر والفاكهة
0.0	3.9	-	-	سكر مكرر
0.3	0.3	-	-	مولاس وعسل أسود
-	-	0.2	0.4	بصل وثوم مجفف
2.0	1.0	2.0	2.9	أخرى
2.6	2.5	6.6	5.0	هـ الصناعات الكيماوية
0.1	0.4	0.5	0.5	مستحضرات تجميل وزيوت عطرية مستحضرات دوائية

0.6	0.5	1.1	0.8	منظفات صناعية مصنوعات بلاستيك أخرى
0.3	0.0	0.5	0.1	
0.1	0.2	-	-	
1.5	1.4	4.5	3.6	
2.8	3.4	11.2	9.3	و - الصناعات المعدنية حديد وصلب ومصنوعاتها
0.6	0.3	4.9	4.7	
2.1	2.9	5.7	4.3	الواح ومنتجات ألومنيوم أخرى
0.1	0.2	0.6	0.3	
0.5	0.4	15	1.0	ز - الصناعات التعدينية
1.0	0.7	0.7	0.8	ح - صناعة البناء والحراريات
1.9	1.1	1.3	1.7	ط - سلع متنوعة أخرى
0.5	0.3	0.3	0.2	كتب ومطبوعات
0.5	0.5	0.5	0.7	مصنوعات جلدية وأحذية أخرى
0.9	0.3	0.5	0.8	
18.5	14.4	-	-	الصادرات غير الموزعة سلعيا
7.5	7.7	-	-	صادرات المناطق الحرة

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد متفرقة .  
أما صادرات الصناعات الهندسية فتشكل أقل من 5% من إجمالي الصادرات وهي تنتمي لصناعات موجهة بشكل أولي لاشباع حاجة السوق المحلية وليس للتصدير. ولكن صادرات هذه الصناعات تبدي اتجاهها نحو زيادة حصتها في إجمالي الصادرات خلال النصف الثاني من التسعينيات . وعلى وجه العموم فإن التحسن النسبي الذي حققته حصة الصادرات الصناعية لا يشير إلى تغير جوهري في هيكل الصناعة المحلية حيث أن تراجع القدرات الانتاجية للصناعة وانخفاض درجة التعمق الصناعي مقاسة بنسبة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لا يدل على حدوث تغير ملموس في الطاقات الانتاجية للصناعة واكتسابها لميزات تنافسية جديدة عبر مراحل التنمية . وهو ما يؤكد استمرار الهيكل التمييزي لصالح طور الصناعة الحالي (القائم على إحلال الصناعات الاستهلاكية غير المعمرة والمعمرة دون التحول إلى طور التوجه للخارج بتصدير هذه الصناعات).

وكما ذكرنا سلفا فقد شهدت الفترة الأخيرة تقدما كبيرا في مجال تحرير التجارة، وتحول هيكل الحوافز بعيدا عن إحلال الواردات، إلا أن الحاجة لا تزال ملحة لاستكمال إصلاح السياسات الجارية والتطوير المؤسسي والتنظيمي، بما يؤكد على الزام الحكومة بوضع سياسات محفزة للتصنيع بغرض التصدير. ويظل العنصر الحاكم في التحول إلى أطوار أعلى في عملية الصنيع هو القدرة على استيعاب المعرفة والتقنية الحديثة بالاستيراد والتطوير، وهي جوهر ما تسعى إلى تحقيقه سياسة الاستثمار الصناعي في مصر مستقبلا.

## نمط التغيرات الهيكلية في الصناعات التحويلية

يوضح الجدول رقم (3) نمط التغيرات الهيكلية في الصناعات التحويلية في مصر مقارنة بكل من تونس والمغرب خلال التسعينات . يستخلص من الجدول أن هيكل القطاع الصناعي متخلف نسبياً، حيث تركز أكثر من 47% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في صناعات المواد الغذائية والمنسوجات والملابس خلال عامي 1989 و 1992 وذلك في كل من مصر والمغرب، وتقل هذه الحصة عن 40% للصناعتين المذكورتين في تونس. ويفسر هذا النمط الهيكلي في ضوء ارتباط الصناعتين بالموارد الطبيعية وقطاع الزراعة وهذا يعكس الاعتماد المتبادل بين الصناعة والزراعة في البلاد المذكورة .

وبالرغم من ذلك تشير أرقام عام 1997 إلى حدوث تغير طفيف في هيكل القيمة المضافة الاجمالية للصناعة التحويلية، نحو مزيد من تحسن الوزن النسبي للصناعات الكيماوية والآلات ومعدات النقل في مصر حيث ارتفع الوزن النسبي للصناعتين من 17% عام 1992 إلى نحو 22% عام 1997، وهو نفس الوزن الذي تحتله الصناعتان المذكورتان في هيكل الصناعة المغربية (22%) . بينما تحتل هاتان الصناعتان حصة نسبية أقل في هيكل القيمة المضافة في تونس .

وعلى الرغم من حقيقة أن قطاع الكيماويات المرتبط بالنفط يعتبر صناعة كثيفة الاعتماد على الموارد الطبيعية إلا أن تزايد حصتها النسبية فضلاً عن صناعة الآلات.

جدول رقم (3)  
نمط التغير الهيكلي في الصناعات التحويلية (%)

النسبة المئوية	مصر	المغرب	تونس
النسبة المئوية	100	100	100
اجمالي القيمة المضافة (مليون دولار)			
1989	4439	3992	1460
1992	5118	5118	2182
1997	12824	5877	3522
الصناعات الغذائية			
1989	31	28	17
1992	31	31	17
1997	20	31	17
صناعة المنسوجات والألبسة			
1989	16	18	21
1992	16	25	19
1997	23	17	22
صناعة المعدات وآليات النقل			
1989	9	6	5
1992	9	6	6
1997	13	6	6
الصناعات الكيماوية			

9	10	8	1989
9	16	8	1992
9	16	9	1997
الصناعات الأخرى			
48	38	36	1989
49	22	36	1992
46	30	35	1997

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد متفرقة .

والمعدات تلفت الانتباه للاتجاه للمزيد من الاستخدام للتقنيات المتقدمة وللمهارات العالية للعنصر البشري. وهذه تمثل صناعات ذات محتوى تقني ومعرفي عالي.

### مساهمة القطاع الصناعي في ديناميكية النمو

إن درجة تأثير معدل النمو الاقتصادي بمعدلات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها الصناعة يتوقف على الأهمية النسبية لكل من هذه القطاعات في هيكل القيمة المضافة المحلية أي على الوزن النسبي للقيمة المضافة الصناعية في إجمالي القيمة المضافة المحلية. يبين الجدول رقم (4) أنه منذ بداية النصف الثاني من التسعينات وحتى منذ أوائلها اتجهت مساهمة القيمة المضافة للصناعة نحو الحفاظ على مستوى يتراوح بين 17% و 18% من إجمالي الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة) . وعلى الرغم من اتجاه الحصة نحو التناقص خلال النصف الأول من التسعينات (حيث انخفضت حصتها من 18% إلى 17% في عام 1994/1995) إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى في النصف الثاني من التسعينات ولكنها حافظت على مستوى حصة 18% ويستهدف وصولها إلى 19% عام 1999/98.

وهذا الاستقرار في الحصة منذ النصف الثاني من الثمانينات وحتى أواخر التسعينات يؤكد على حقيقة مفادها أن قطاع الصناعة لم يكن داعماً قوياً للنمو الاقتصادي (أي أنه لم يكن قطاعاً رائداً في الاقتصاد المصري). ويمكن بيان ذلك من خلال التعرف على إمكانات النمو التي توافرت للقطاع مع تراكم عناصر الإنتاج عبر الزمن، ومقارنة هذه الإمكانيات بالمعدلات المحققة فعلاً، وهي نقطة "تقع خارج إطار الدراسة الحالية" ويمكن الاكتفاء بتفسير التواضع في دور القيمة المضافة للصناعة في نمو القيمة المضافة على المستوى الكلي من خلال شواهد التطور في حصة الصناعة من الاستثمار الثابت منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية التسعينات. يتبين من جدول رقم (5)، أن الاستقرار في مستوى حصة الصناعة (17-18%) يتزامن مع التدهور في نصيب الصناعة من الاستثمار الثابت . حيث انخفضت حصته من 26% عام 1987/1988 إلى نحو 18% منتصف التسعينات (95/94) . ثم تحسنت هذه النسبة فوصلت إلى 21% نهاية التسعينات. وهذا يعكس دأب الحكومة على محاولة النهوض بالقطاع الصناعي بالنظر إلى تواضع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضعف أداء القطاع ذاته.

جدول رقم (4)  
تطور حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة

(3) /98 1999	(3) 98/97	(3) 97/96	(2) 96/95	(2) 95/94	(1) 91/90	(1) 90/89	(1) 87/86	البيان
268730	253090	239500	153369	146131	50176,6	47910,6	4884,7	الناتج المحلي الاجمالي لتكلفة عوامل الانتاج (2)
51485	46786	43383	26970	25087	905403	8564	69331	الناتج من الصناعة (1)
19,2	18,5	18,1	17,6	17,2	18,0	17,9	13,0	

- (1) على أساس أسعار 1987/86 وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية.  
(2) على أساس أسعار 1992/91 وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الثالثة.  
(3) على أساس أسعار 1997/96 وتمثل سنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة.

المصدر:

نشرة البنك الأهلي المصري، العدد الأول، المجلد (52)، عام 1999.

**جدول رقم (5)**  
تطور حصة الصناعة من الاستثمار الثابت

99/98 مستهدف	98/97 متوقع	97/96	96/95	95/94	91/90	90/89	88/78	البيان
65561,7	57948	50176	42106	39412	16100	14500,0	8600,0	إجمالي الاستثمار الثابت
14674,4	12462	8890	8301	7237	4515,4	4228,8	2264,4	الاستثمار الثابت في الصناعة (1)
22,4	21,5	17,7	19,7	18,4	28,0	29,2	26,3	% (2)/(1)

المصدر: نشرة البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره.

وتتفق العديد من الدراسات على أن عدم كفاءة أداء القطاع الصناعي يرجع أساسا إلى عاملين : الأول هو مزج عناصر الإنتاج بشكل غير سليم اقتصاديا بما لا يقترب من نسب المزج الكفاء. وقد يتطرق إلى الذهن أن عنصر عدم الكفاءة هذا مرتبط بالعملية الانتاجية في القطاع العام الصناعي فقط ولكن الواقع أنه ايضا سمة واضحة في القطاع الخاص.

أما العامل الثاني الذي يؤدي إلى تدهور الكفاءة فيعود إلى طريقة إدارة الموارد الاقتصادية التي تم تشغيلها فعلا ، وهذا يترتب على مجموعة كبيرة من العوامل : أهمها، الفشل في تقدير احتياجات السوق، عدم استقرار الامدادات من الخامات والموارد الوسيطة، تذبذب وانقطاع التيار الكهربائي، تغييب وعدم التزام عنصر العمل ، وشروط الاستيراد. ومن الواضح أن بعض هذه العوامل يقع في نطاق مسؤولية المشروع، بينما العوامل الأخرى تعكس مؤثرات خارجية عنها تتعلق بالسياسة الاقتصادية (السياسة المالية والضريبة وسياسة التجارة الخارجية)

ويفسر تواضع دور القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي من خلال العلاقات المدعومة أو شديدة الضعف للصناعة (الروابط الخلفية أي الاعتماد المتبادل) أو من خلال ضعف الروابط الأمامية مع الصناعات المحلية الأخرى *Intra industry*، حيث تبرز الاحصاءات وجود ظاهرة تسرب كبير للخارج في عملية الإنتاج الصناعي، ويتمثل ذلك في اعتماد القطاع الصناعي، أساسا على المدخلات المغذية من العالم الخارجي حيث تصل نسبة الواردات الصناعية (الوسيطة + الاستثمارية) إلى الواردات الكلية إلى 78% في عام 1996/95 و 78.5% في عام 1997/96. وتشير الاحصاءات إلى أن القطاع الصناعي المصري ليس عاجزا فقط عن تلبية الاحتياجات المحلية من المنتجات الصناعية ولكنه عاجز أيضا عن المنافسة على المستوى العالمي. حيث أنه باستبعاد صناعة البترول تراوحت نسبة الصادرات الصناعية غير النفطية إلى إجمالي الصادرات ما بين 28% و 60% خلال التسعينات ، كما هو في جدول (3). وهو ما يبرز حقيقة أن مؤشر الاداء الصناعي التجاري المصري على المستوى العالمي مقاسا بفجوة الميزان التجاري الصناعي إلى فجوة الميزان التجاري الكلي تبدي تدهورا واضحا، وهذا ما يجعل القطاع الصناعي منكشفا على الخارج بدرجة ترفع من درجة حساسيته لسياسات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) وسعر الصرف والتغيرات الخارجية، ممثله، في ظروف النشاط الاقتصادي العالمي، تقلبات أسعار السلع والخدمات ، حركة أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية والتغيرات في النظم الحمائية.



## الميزة التنافسية للصناعة المصرية

يمكن توضيح بعض أبعاد واقع الصناعة المصرية في الأسواق العالمية من خلال دراسة الميزة التنافسية للصناعة المصرية. ولكن قبل الولوج الى تنافسية الصناعة المصرية، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة الى أن مفهوم القدرة التنافسية قد تعرض لمحاولات ساخنة على مدى بعيد، تراوحت ما بين الشمولية والخصوصية والسكون والديناميكية . ولكن الحديث عن التنافسية بالمفهوم الواسع يشير الى الأفكار وليس إلى المشروعات، ولذلك فإن التنافسية من المنظور القومي هي الدرجة التي يصل إليها بلد ما بحيث يستطيع إنتاج سلع وخدمات تقابل ذوق الأسواق الدولية تحت ظروف الطلب والتغيير السريع للأسواق بحيث تزيد من دخول مواطنيها. وبالتالي فإن التنافسية تشير الى أربعة عناصر هي، المرونة ، الوقت ، الجودة و الكفاءة. كذلك فإن هناك أنواعاً عديدة من مؤشرات التنافسية، هي : مؤشرات الاقتصاد ككل، المؤشرات القطاعية، ومؤشرات الأنشطة الاقتصادية.

تتفق العديد من الدراسات على أن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يصدرها البنك الدولي في مؤشرات التنمية للعالم وكذلك التي يصدرها صندوق النقد الدولي مثل مؤشرات الموارد الطبيعية والمادية ، ميزان المدفوعات ، الصادرات ، التضخم ، سعر الصرف والدين الخارجي تعد مؤشرات إجمالية عن تنافسية الاقتصاديات القومية .

أما معايير التنافسية التي أعدها المنتدى الاقتصادي الدولي "دافوس" International "Economic Forum "Davos" ، فيمكن حصرها بما يلي (6) :-

- 1- الانفتاح والتحرر الاقتصادي على العالم دون أدنى قيود "جمارك أو ضرائب" .
- 2- فاعلية وكفاءة الأسواق المالية مثل سوق المال والبورصة والبنوك، بما يعكس سلامة الاقتصاد القومي.
- 3- كفاءة وفاعلية الموازنة الحكومية والجهاز الإداري، للنهوض بوظائف جمع الضرائب وتنظيم الانفاق الحكومي .
- 4- إستيعاب البنية الأساسية لرؤوس الاموال اللازمة لتفعيل نظم النقل والاتصال والطاقة، بحيث تساهم في تحريك النمو الاقتصادي في المستقبل .
- 5- مدى توافر القدرات التقنية للدولة في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية، بما ينعكس على المهارات الفنية والتقنية وتطبيق الادارة العلمية، بما يكون له من مردود إيجابي على تواصل التنمية الاقتصادية .
- 6- حساسية ومبادرات مؤسسات الدولة وتنظيمات الأعمال لخلق قيادات قطاع أعمال تستفيد من فرص التسويق الجديدة وتعزز من فرص النمو الاقتصادي.
- 7- ظروف أسواق التشغيل للعمالة وتعكس درجة التقييد في الاجراءات الحكومية التي تحد من مرونة سوق العمل (إجراءات التشغيل والفصل من العمل، نوعية مرونة العلاقات الاجتماعية في المجال الصناعي والسماح بالاضراب) .
- 8- مدى تأثير قوى الضغط السياسية للمؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية على متخذي القرارات لحماية العقود وحقوق الملكية (حيث أن العلاقة طردية بين توافر مؤسسات سياسة وقضائية كفوءة وأمينة وبين احترام حقوق الملكية الخاصة وتحفيز النمو الاقتصادي في ظل آليات السوق) .

(6) World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 1998, Geneva, Switzerland .

ويشير التقرير الى احتلال مصر المرتبة (38) لعام 1998 في مؤشر التنافسية الدولية المقدر وفقا للمعايير المذكورة آنفا ، ويعكس ذلك تدهوراً في مؤشر تنافسيته مقارنة بعام 1997 حيث احتلت المرتبة (28) . وقد فسر التقرير هذا الانخفاض الكبير في ضوء التدهور النسبي في العديد من مجالات التنافسية ، وعلى وجه الخصوص منها المتعلقة بالاجراءات الادارية، وذلك بالرغم من أنها حققت أفضلية مطلقة في عام 1998 بالنسبة للدول الأخرى .

ويشير تقرير التنافسية لأفريقيا لعام 1998 الذي أعد مؤشرات التنافسية لثلاث وعشرين دولة إفريقية استناداً على ستة معايير: الانفتاح، الترتيبات الحكومية ، ظروف التمويل ، سوق العمل ، البنية الأساسية والاجراءات المؤسسية، الى اعتلاء تونس المرتبة الثانية ، والمغرب الخامسة ، ومصر السادسة ، وقد عزى التقرير المكانة المتميزة التي احتلتها تونس الى نجاحها تحقيق معدل نمو اقتصادي خلال عقد التسعينات (يصل في المتوسط الى 4.5% سنوياً) حيث اعتمدت تونس على تحقيق نمو عالٍ في التجارة في ظل الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الأوروبي .

وتهتم الورقة الحالية باستعراض أهم مؤشرات التنافسية على مستوى قطاع الصناعة التحويلية في مصر .

### الميزة النسبية الصريحة للصناعة المصرية

ويعتمد قياس القدرة التنافسية على مستوى السلع الرئيسية على قياس نسبة الأهمية النسبية للمجموعة السلعية في الصادرات الصناعية المحلية إجمالاً الى الأهمية النسبية لهذه المجموعة على المستوى العالمي في الصادرات الصناعية العالمية. ويمكن تمثيلها بالصيغة التالية :

الميزة التنافسية للسلعة أو ما يطلق عليه الميزة التنافسية الظاهرة أو الصريحة =

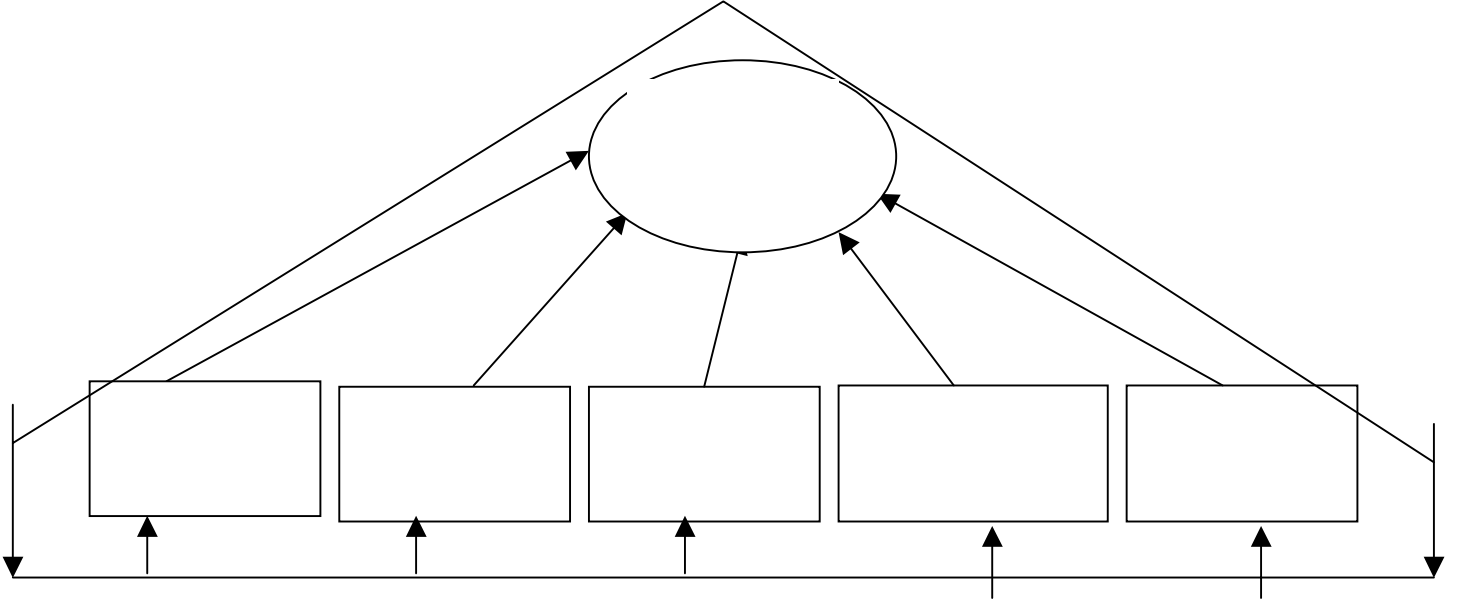
$$\frac{\text{الصادرات المصرية من المجموعة السلعية/الصادرات المصرية الصناعية ككل}}{\text{صادرات المجموعة السلعية في العالم / صادرات العالم الصناعية}}$$

(7) Revealed Comparative advantage (RCA)

(7) Balassa, B. 1979, The Changing Pattern of Comparative Advantage in Manufactured Goods, Review of Economics and Statistics 61, pp. 259-266 .

وإذا ما تخطت حصيلة هذه الصيغة الوحدة فإن ذلك يشير الى وجود ميزة نسبية، وإذا ما كانت أقل من الواحد الصحيح فإنها لا تشير الى وجود ميزة نسبية .

### النمو الاقتصادي



Source :

Ul Haque, I, ed. 1995, Trade, Technology and International Competitiveness. EDI, Development Studies. Economic Development Institute of The World Bank . Washington, D.C. : The World Bank

وتستند قيم الميزة النسبية الصريحة الى نتائج تقرير آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصري(1998)<sup>(8)</sup> المعتمدة على التصنيف الصناعي القياسي الدولي على الحد الثالث ISIC والمقدرة للسلع التي تحقق حصص عالية في سوق التصدير المصري، وتتطابق وفقا لتصنيفي الصناعة والتجارة الدولية 321,322,352,371,372، ISIC, SITC، فضلا عن أن هذه السلع تمثل 60% من اجمالي صادرات الصناعة التحويلية لعام 1995 .

يبين الجدول رقم (6) أن أهم المجموعات السلعية الصناعية التي تنافس بها مصر في التجارة العالمية هي تلك المرتبطة بالخياط والنسيج والملابس الجاهزة والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية (الألومنيوم ومنتجاته). ويعني ذلك أن الصادرات المصرية مرتبطة أساسا بمبدأ الميزة النسبية، الذي يعني أن ميزة الدولة في التجارة العالمية ترتبط باننتاجها لسلع منخفضة التكلفة نتيجة لاعتماد هذا الانتاج على موارد أولية محلية وليس على تقنيات متطورة أو عمالة متخصصة أو قدرات تسويقية عالية. ذلك أن القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في مجال التجارة العالمية تتبع من عوامل مرتبطة بالزراعة (القطن) أو بالخامات الطبيعية (الحديد أو الألومنيوم)، وهي سمة الصناعات التحويلية في الاقتصادات النامية .

ولكن قدرة الاقتصاد المصري على الاستمرار والتواجد في المنافسة العالمية ترتبط أساسا (في عالم يموج بالحركة والتطور التقني) بالقدرة على الخروج من الدائرة الاستاتيكية الضيقة للمزايا النسبية الى الدائرة الديناميكية الأوسع، المعتمدة على مزايا تنافسية – جديدة ومتجددة – تتعدى مجرد المنافسة السعرية المستمدة من توفر الخامات الأولية . وحيث أنه لم يعد في الوسع البحث عن الميزة النسبية في الصناعات المعتمدة على الأيدي العاملة غير الماهرة وحدها، بل أساسا في الصناعات التي تتطلب أيدٍ عاملة ماهرة (بفضل التعليم والتدريب) وتكون القطاعات الرائدة هي الصناعات المعتمدة على كثافة المهارة وكثافة المعرفة.

ويعني ذلك من وجهة نظر الاقتصادي بورتر<sup>(9)</sup> الانتقال من النظرة الاستاتيكية الى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية، أي من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية، حيث ليس بالضرورة أن تكون ميزة الدولة موروثة بل يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسي، حيث أن مصدر الميزة هو الابتكار وليس توفر عوامل الانتاج، أي الانتقال من المدخلات المادية الى المدخلات التقنية. والواقع أن هناك من المؤشرات ما يتضمن محاذير عديدة من استمرار الاقتصاد المصري في الاعتماد فقط على الميزة النسبية الصريحة، فكما يتبين من الدراسات أن هناك دولاً نامية عديدة مثل تونس ، تركيا ، كوريا ، أندونيسيا، أصبحت تنافس مصر بقوة على نفس المجموعات السلعية، جدول رقم (6).

### جدول رقم (6) الميزة المقارنة الصريحة<sup>(\*)</sup> في الصناعة التحويلية

الدولة	المنسوجات	الملابس	الحديد والصلب	المعادن غير الحديدية
	321	322	371	

(8) Ministry of Economy, The International of Egypt, pp. 33-34.

(9) Porter, M, The Competitive Advantage of Nations, The Free Press, New York. 1990.

(\*) تم تقدير الميزة المقارنة الصريحة للكيمياويات 352 ، وتشتمل على الكيماويات غير الصناعية مثل العطور وأدوات التجميل والأصباغ والفيثامينات والصابون وأدوات النظافة والتلميع وغيرها ، واتضح أن قيمة الميزة النسبية الصريحة أقل من الواحد الصحيح (0.54) .

372				
3.04	1.6	3.72	6.18	مصر
0.82	0.29	3.15	2.52	أندونيسيا
0.21	0.12	1.19	0.73	الأردن
0.46	1.49	1.05	3.69	كوريا
0.09	0.29	2.99	1.38	تايلاند
0.14	0.36	20.13	1.16	تونس
0.66	3.15	6.81	3.48	تركيا

المصدر :

Ministry of Economy, The International Competitiveness , ... table, 5.22, p.58.

وإستنادا على الميزة النسبية الصريحة فإن كلاً من أندونيسيا وتركيا وتونس تنافس مصر بشدة في مجال الملابس الجاهزة ، كما تتنافسها تركيا وكوريا في مجال المنسوجات ، وتسبق كوريا مصر في مضمار صادرات الحديد والصلب ، ولكن تتفوق مصر على كافة هذه الدول في مجال المعادن غير الحديدية. وهذا يعبر عن شدة التحدي الذي تواجهه الصناعات المصرية المحققة للميزة التنافسية، ويؤكد ذلك وجوب دعم هذه المزايا وخلق مزايا تنافسية في صناعات أخرى. ولكن من الضروري أخذ هذه النتائج ببعض التحفظ في ضوء ما يوجه الى مقياس الميزة التنافسية الظاهرة من انتقادات، أهمها اعتمادها على بيانات التجارة الفعلية ، ومن ثم فإن أي تغيير في ما تتبعه الدولة من سياسات سينعكس بدوره على ما تتمتع به الدولة من مزايا تنافسية.

#### مؤشر العلاقة بين معدل الأجر ونتاجية العامل (10)

في الاقتصاديات النامية المفتوحة كالاقتصاد المصري، تبرز أهمية مؤشر تكلفة وحدة عنصر العمل كمتغير هام في الصناعات التحويلية، ليحدد درجة النجاح في التكيف مع الصدمات الخارجية وفي ظروف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تعتمد التنافسية الدولية على تحقيق الصناعة المحلية لمستوى ملائم لمتوسط تكلفة الوحدة من عنصر العمل بالمقارنة بمنافسيها في السوق العالمي. وتتحدد عناصر متوسط تكلفة الوحدة في الفروق بين الأجور والانتاجية وسياسة سعر الصرف الأسمية وبنسب التبادل المحلي الحقيقي (أي بنسبة أسعار السلع المتاجر فيها دوليا والسلع غير القابلة للتجار دوليا). ومن الواضح أن المكون الأول يتأثر بالسياسات المتعلقة بسلوك سوق العمل، وتؤثر سياسة سعر الصرف على المكون الثاني . كذلك فإن كلتا السياستين الأجور وسعر الصرف تؤثران على المكون الثالث. هذا فضلا

(10) يتم حساب مؤشر التنافسية بقسمة انتاجية العمل (القيمة المضافة لكل عامل) بالأسعار الثابتة المحلية على معدل الأجر/ساعة مقدرة بالدولار وضرب حاصل

القسمة في مائة :-

الأرقام القياسية لانتاجية العمل

الأرقام القياسية لمعدل الأجر/ساعة بالدولار

عن أن السياسات النقدية والمالية التي تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي سيكون لها مردود على العوامل الثلاثة مجتمعة .

وبالنسبة للاقتصاد المصري، لا تتوفر بيانات عن توزيع الدخل، ولذا ينظر للتوزيع من خلال توزيع القيمة المضافة الكلية (بتكلفة عوامل الانتاج) بين الحاصلين على الأجور وأصحاب حقوق التملك الأخرى، حيث لوحظ ارتفاع معدل نمو الأجر الحقيقي من 103.1% في عام 1988 الى 104.6% عام 1996 (11) .

وتكمن صعوبة حساب هذا المؤشر في ضرورة وضع فروض بسيطة جدا لعدد ساعات العمل الفعلية في ضوء لوائح العمل في القطاع العام. وبإمعان النظر في احصاءات منظمة العمل الدولية ILO يتبين وجود فروق بين عدد ساعات العمل المدفوعة أسبوعيا على مستوى الصناعات المختلفة. ولكن ما تجدر الإشارة اليه أن الدراسات الاقتصادية (12) قد بينت تمتع مصر بمزايا نسبية ملحوظة في ضوء توافر قوة عاملة كبيرة بأجور منخفضة حيث يصل الحد الأدنى للأجر مقوما بالدولار لكل ساعة عمل 0.31 للعامل المصري مقابل 0.28 وللعامل الاندونيسى 1.03-0.74 للعامل التركي. فضلا عن أن مصر تحتل موقعا جغرافيا متميزا

بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأقصى، مما يعنى الوصول السريع إلى الأسواق، لتكون مصر مركزا للنقل والخدمات الأخرى، ولتصبح قاعدة تصديرية ومحورا للتجارة العالمية .

وتتفق الدراسات على أن تكاليف الشحن والنقل في مصر تضعها في مستوى تنافسي متميز مع عدد كبير من دول العالم، إلا أن عدم الكفاءة للخدمات المؤداه والتأخير فى الشحن والتفريغ وانهاء الاجراءات وهى عناصر لا تعكسها الاحصاءات، تجب كل المزايا المتحققة من انخفاض مزايا الموقع (تتعضد نفس النتيجة بالنظر الى جدول رقم (8)).

توصلت دراسة للأونكتاد (13) UNCTAD الى أن تنافسية الصادرات التحويلية تعتمد على سلوك الأجور الحقيقية وعلى نمو الانتاجية وعلى سعر الصرف الحقيقى وذلك فى ظل غياب سياسات تشجيع إتفاقيه للصادرات. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن التنافسية الاجمالية قد تحسنت بالنسبة إلى مصر في عام 1995 مقارنة بسنة الأساس 1985، وقد تجاوز مؤشر التنافسية ثلاثة أمثال مستواه فى المغرب وضعف مستواه فى كل من تركيا وأندونيسيا. ويرجع ذلك التحسن فى التنافسية بالنسبة لمصر الى الانخفاض فى تكاليف الأجر الحقيقى على مستوى الصناعة التحويلية، وإلى التدهور الحقيقى فى سعر العملة المحلية منذ عام 1985 وذلك على الرغم من انخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم (7)).

يلاحظ أن نمو الانتاجية والاستثمار فى الدول الأخرى قد عوض بالارتفاع appreciation فى سعر العملة أو بالتزايد السريع فى تكاليف الأجور ، وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف الأجور فى هذه الدول إلا أنها تعتبر من أكثر المصدرين نجاحا فى مجال

(11) Ministry of Economy, ....op.ict,

(12) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، اللجنة العليا لتنمية الصادرات ، الامانة الفنية ، 1995 .

(13) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، اللجنة العليا لتنمية الصادرات ، الامانة الفنية ، 1995 .

المنسوجات والملابس والأحذية، حيث أصبح نمو الانتاجية من أكثر المحددات فاعلية في نجاح العملية التصديرية (جدول رقم 7) .

جدول رقم (7)  
مؤشرات التنافسية للسلع المصنعة في  
مصر ودول مختارة عام 1995 (الأرقام القياسية 1985 = 100)

الدولة	سعر الصرف الحقيقي (أ)	تكاليف الأجر الحقيقي في الصناعة التحويلية (ب)	الانتاجية العامل في الصناعة التحويلية (ج)	مؤشر إجمالي للتنافسية (د)	تشغيل العمالة (هـ)	الاستثمار (هـ)
مصر	180.2	63.5	121.3	344.2	116.0	90.3
المغرب	78.3	101.6	144.3	111.1	167.2	92.9
أندونيسيا	140.5	155.8	182.0	164.1	248.6	111.6
كوريا	71.3	248.3	283.4	81.4	119.6	107.5
تركيا	121.5	181.2	237.8	159.4	110.6	105.1

المصدر : UNCTAD, ibid.,

(أ) سعر الصرف الثنائي بالنسبة للدولار المكمش بالسعر ، ويشير المؤشر الذي يتجاوز 100 إلى تدهور حقيقي في سعر العملة المحلية منذ Real depreciation 1985.

(ب) تكاليف الأجر الأسمية المكمشة بأسعار الجملة (أو أسعار المستهلكين) .

(ج) القيمة المضافة الحقيقية لكل عامل .

(د) محسوب بضرب نسبة القيمة المضافة لكل عامل في الصناعة التحويلية عمود (3) بالنسبة لتكاليف الأجر الحقيقي في الصناعة التحويلية مضروبة بسعر الصرف الحقيقي.

(هـ) نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم (8)  
تنافسية "التكاليف المصرية" عام 1995

مليون دولار

جنوب شرق آسيا			منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				البيان
تايلاند	ماليزيا	اندونيسيا	تركيا	تونس	المغرب	مصر	
5389	4903	1021	857 1	5658	4144	1971	<u>العوامل (1995)</u> الأجر السنوي المتوسط (متضمنة الحوافز)
5857 7	7139 8	2047 2	909 92	5467 7	3357 0	2241 6	<u>الانتاجية :</u> اجمالي الانتاج/العامل
2068 9	1847 5	8067	407 44	1747 4	1128 2	7047	<u>الانتاجية :</u> القيمة المضافة/العامل
0.58	0.63	0.32	0.41	0.45	0.44	1.44	<u>الكهرباء :</u> (كيلو وات/ساعة دولار)
							<u>تكاليف الشحن :</u> (ألف دولار)
4.8	4.8	5.0	2.2	3.2	-	1.8	<u>نقل الحاوية :</u> (الى USA) حاوية 40 قدم نقل الحاوية
2.8	2.7	2.8	1.5	-	-	1.1	(الى الجماعة الأوروبية، حاوية 40 قدم)
0.12	0.04	0.05	0.06	0.07	0.09	0.01	<u>رسوم التليفون :</u> بالدولار (المكالمات المحلية) فاتورة التليفون الشهرية لرجال الأعمال
3.9	13.9	13.8	3.1	2.7	6	1.8	



المصدر :

**- UNCTAD, Investment Policy Review : Egypt , Table III.1 . New York and Geneva, 1999, p.45.**

وتعضد دراسة أخرى (14) النتيجة السابقة بأن القاعدة الصناعية في مصر واسعة وتمتد من الصناعات كثيفة العمالة (المنسوجات والملابس والتصنيع الغذائي) الى صناعات كثيفة التقنية (منتجات الصيدلة ومساحيق التجميل) الى صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الالومنيوم - الصلب ، الأسمت ، الاسمدة)، لذلك فإن مصر تتمتع بمزايا تنافسية تتمثل في قوة عمل رخيصة وأسعار نقل بحري وجوي تنافسية مقارنة بكل من بتونس والمغرب وتركيا ودول آسيا كما أن تكلفة الكهرباء تنافسية مقارنة بدول أخرى (لا يحتويها الجدول رقم (8) ) ، حيث يصل معدل الأجر الى حوالي ربعه في تركيا وثلثه في كل من تونس وماليزيا وتايلاند ونصفه في المغرب .

ولذلك فإنه بالرغم من تحسن التنافسية من منظور التكاليف، إلا أن هناك تكاليف أخرى لقطاع الأعمال قد تعوق جذب الاستثمار الأجنبي مثل القيود التنظيمية والمالية.

وتتضح أبعاد تنافسية الصناعة التحويلية المصرية في ضوء المقارنة بين مؤشرات تكاليف وحدة العمل Unit Labour Cost في مصر وبعض منافسيها على مستوى تفصيلي للصناعات التحويلية عام 1995 (جدول رقم (9) ) .

**جدول رقم (9)**

**تكاليف وحدة العمل في مصر وفي دول مختارة في عدة صناعات مختارة (بالنسبة لمستوى الولايات المتحدة)**

الدولة	المنسوجات		الملابس		تجهيزات النقل		الأحذية	
	1980	1995	80	1995	80	1995	80	1995
مصر	1.28	1.45	1.15	1.02	1.55	1.48	1.50	0.30
المغرب	1.16	1.33	1.45	1.64	1.33	1.24	1.46	--
تونس	1.37	--	1.24	--	0.95	--	1.15	--
أندونيسيا	0.58	0.32	1.14	0.95	1.46	0.40	0.45	0.85
كوريا	0.74	0.81	0.79	0.91	0.80	0.76	1.01	1.03
تركيا	0.69	0.42	0.71	0.39	0.63	0.98	1.06	0.60

المصدر : UNCTAD, Op.Cit,...

حيث تبرز الأرقام أنه في معظم الحالات (باستثناء الملابس) تتجاوز تكاليف وحدة العمل في فروع الصناعة المصرية نظائرها في المغرب والتي تعتبر ضمن مجموعة منافسي مصر في شمال أفريقيا . كذلك تقل تكاليف وحدة العمل في أندونيسيا وكوريا وتركيا نظائرها في كافة الصناعات التحويلية المصرية باستثناء حالة صناعة الأحذية . وهو ما يستنتج منه توقع استمرار تحسن التنافسية النسبية في هذه الأفرع الصناعية إذا توقفت الزيادة في انتاجية العمل

(14) UNCTAD, Investment ....., Op.Cit.

على الزيادة في معدل الأجر الحقيقي بما يمثل عنصر ملائمة لقطاع الأعمال حيث يمكن أن يجذب انخفاض تكاليف العمل التوسع في المشروعات واستيعاب العمالة العاطلة . وذلك لأنه من المعروف أن استمرار البطالة وانخفاض الأجر الحقيقي في ظل تزايد انتاجية العمل يمثل خلا هيكليا يجب أن تتعامل معه السياسات الاقتصادية<sup>(15)</sup>، وتستطيع المشروعات الصناعية أن تقطع أشواطاً في العديد من مجالات التصدير مثل المنسوجات والملابس لو استطاعت أن تقدم استثمارات متزايدة في التجهيزات الجديدة والرقابة على النوعية بحيث يصبح ممكناً إيجاد حلقات اتصال بموزعين أجنبى . وحيث ترتبط فعالية التسويق بنوعية جيدة للمنتج ومصداقية وثقة حتى في مجال السلع كثيفة العمالة .

والمؤسسات الناجحة هي التي تستطيع الاستثمار في خدمات الاتصال والتسويق وتنظيم معارض تجارية أو التعامل بنظام التجارة بالعينات والاستعانة بخبرات شركات التسويق العالمية

### التنافسية السعرية

يعد توافر الموارد شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافى لنجاح التصدير حيث يتطلب الأمر أن تترجم الميزة النسبية الى ميزة تنافسية كما سبقت الإشارة ، ويشير مفهوم التنافسية الى قدرة المنشآت في الدولة المعنية على المنافسة مع المنشآت الأجنبية في الأسواق الخارجية وتعتمد على :-

- 1- مستوى تكاليف المنشأة
- 2- مستوى الانتاجية للعامل
- 3- جاذبية السلع المعنية للمستهلك العام
- 4- مجهودات البيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع والتوزيع مثل الصيانة ولذلك تقاس هذه المقدره بالسعر والجودة .

ويعتبر تطور الأسعار النسبية لسلع الدولة المعنية مقارنة بأسعار منافسيها مقياساً مباشراً لتطور التنافسية . حيث يشير الانخفاض النسبى في أسعار الدول المعنية الى تحسن تنافسية صادراتها ، ونظراً لعدم توافر بيانات تفصيلية عن الأرقام القياسية لقيم الوحدة للصادرات الصناعية المصرية حتى يمكن مقارنتها بالأرقام القياسية لمنافسيها (على أساس سلعى أو حتى مجموعات سلعية تصنيف دولى لسنوات حديثة حيث يقتصر المتوافر على حدود سنة 1988) فإن المؤشر المشابه الذى تقارن به الدراسة هو سعر الصرف الفعلى الحقيقى . ويعاب على استخدام هذا المؤشر الصعوبات الخاصة بالمفاهيم، فضلاً عن أن الاختلافات في الأوزان والمكمشات المستخدمة قد تؤدي الى نتائج كمية مختلفة. كذلك فإن الكثافة الاستيرادية لقطاع الصناعة التحويلية<sup>(16)</sup> هي أحد العوامل الأخرى المؤثرة على سعر الصرف الحقيقى حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاعها الى زيادة الطلب على النقد الأجنبى، مما يفرض ضغوطاً في اتجاه تدهور سعر الصرف الحقيقى.

### جدول رقم (10)

<sup>(15)</sup> قد تكون صورة القدرة التنافسية للاقتصاد الأندونيسى والكورى أفضل في الأجل الطويل من الاقتصاد المصرى حتى في ظل ارتفاع معدلات الأجور واقترانها بارتفاع تكلفة الاتاج حيث أن الارتفاعات المناظرة في مستويات اتاجية عنصر العمل يمكن أن توفر الفرص للمصدر لتحمل الانخفاض في هامش الربح الخاص به حيث أن استمرارية سياسة الأجور الرخيصة في مصر سيحول مستقبلاً دون تحقيق تنمية الصادرات حيث أن هذه السياسة لا يمكن مواصلتها لاعتبارات اجتماعية وسياسية .

<sup>(16)</sup> من المعروف أن الكثافة الاستيرادية للصناعات التحويلية عالية ، وقد تتراوح ما بين 16 الى 52% وترتفع هذه الكثافة في الصناعتين الكيماوية والهندسية .

مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الفعلية (1990=100)

مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	مؤشر تحيز التجارة	سعر الصرف الفعلي الاسمي (مرجح بالواردات ومعدل التعريفة الجمركية)	سعر الصرف الفعلي الاسمي (مرجح بالصادرات)	سعر الصرف الفعلي الحقيقي	السنة
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
88.8	90	64	58	69	1989
100	100	100	100	100	1990
95.4	107	136	145	121	1991
100.1	103	144	149	113	1992
107.6	99	137	136	98	1993
111.9	96	143	137	95	1994
116.8	96	148	142	94	1995
121.8					1996
129.5					1997
131.5					1998

المصدر : الأعمدة (1) - (3) مأخوذة من :-

(\*) WB, Egypt in the Global Economy : Strategic Choices for Savings, Investments and Long-term Growth, World Bank Middle East And North Africa Economic Studies, 1998, Table 24, p.12.

- (1) حيث يشير الانخفاض الى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة.
  - (2) خارج قسمة (2) على (3) .
  - (3) هذا المؤشر يعتبر مقياساً للتنافسية السعرية لصادرات الدولة بالنسبة لشركائها التجاريين حيث يشير الانخفاض في المؤشر الى تخفيض حقيقي real depreciation
- (4) W.B, World Development Indicators, 2000 .

يبين الجدول رقم (10) أن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف في السنوات ما بعد عام 1993 ، يفرض ضغوطاً وتحدياً للقطاع الخارجي المصري ، فعلى الرغم من استقرار سعر صرف الجنيه المصري عند مستوى 3.39 جنيه لكل دولار أمريكي، إلا أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد وضع ضغوطاً الى أعلى على القيمة الحقيقية للجنيه المصري (معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية). هذه الضغوط تمثل محصلة التدفقات الواسعة من النقد الأجنبي من تحويلات العاملين ومن المنح الخارجية، فضلاً عن الطلب القوي على الاستثمار قصير الأجل (أو المحافظ المالية) في سوق رأس المال المصري الواعد، والتحول على نطاق كبير من الودائع بالنقد الأجنبي إلى ودايع بالجنيه المصري، تخفيف الديون الخارجية جنباً الى جنب مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية والقيود غير التعريفية على الواردات .

وواقع أن الارتفاع الحقيقي في الجنيه المصري يؤثر سلباً على تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، ذلك أن المنتجات التي ينبغي أن تتنافس مع الواردات تصبح أقل تنافسية في السوق المحلي المصري نظراً لارتفاع تكاليفها الحقيقية بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة (مثل الخدمات) وبشكل مباشر مع الواردات المنافسة، وهو ما يبرر التركيز المتزايد لاستثمارات القطاع الخاص في مجال السلع غير القابلة للتجارة . حيث تحولت الأسعار النسبية في صالح السلع غير القابلة للتجارة دولياً منذ عام 1991، حيث عكست ارتفاعاً في سعر الصرف.

ويشير عمود (5) من الجدول رقم (10) إلى اتجاه التنافسية السعرية للصادرات المصرية للتدهور بالنسبة للشركاء التجاريين، على أثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للجنيه . وهذا يعني ضمناً أن تخفيض سعر الصرف الأسمي من شأنه تحسين التنافسية الدولية للصادرات المصرية إذا ما ترتب عليه تخفيض في سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري.

كذلك فإن مؤشر تحيز التجارة يشير إلى استمرار الاتجاه لصالح الواردات ولغير صالح الصادرات ، وهذا يعني أن جهود الحكومة لازالت غير كافية لتشجيع الصادرات .

### التنافسية التقنية

يرتبط تحديث القطاع الصناعي بزيادة طاقته الانتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجاته. ويتطلب ذلك تراكم المزيد من رأس المال بأشكاله المادية والبشرية والتقنية، الحديثة، بما يرفع من الانتاجية ويساعد على اكتساب ميزات تنافسية جديدة . والفجوة الحالية بين مستوى التقنية في الصناعة المصرية ومستواها في الدول الصناعية المتقدمة منها والحديثة في التصنيع، تعني توافر الفرصة لتحقيق التطوير والتحديث واكتساب ميزات تنافسية جديدة . ولكن تكمن المشكلة الرئيسية للصناعة المصرية في اعتمادها على نقل التقنية والمعارف الغنية من خلال الاستعانة بواردات السلع الرأسمالية .

وتحاول الدول تفهم مصادر التنافسية بالاعتماد على العديد من المؤشرات على المستويين الكلي والقطاعي، وذلك من أجل اختيار المدخل الملائم لرفع مستويات التنافسية وفقاً للمرحلة التنموية التي تمر بها ، وفي ضوء المعطيات الجديدة<sup>(17)</sup> في النظام الاقتصادي العالمي.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن أداء التجارة الخارجية للاقتصاديات والصناعات يتحدد بالعديد من العوامل مثل، تكلفة عوامل الإنتاج ، توافر الموارد الطبيعية والقدرات التقنية. ويكتسب عنصر التقنية أهمية متزايدة، حيث يلعب استخدام التقنية الحديثة دوراً رئيسياً في تحسين تنافسية المشروعات، وذلك من خلال رفع مستوى الانتاجية ، وتحسين الجودة وتحقيق مرونة أعلى .

(17) حدد الاقتصادي Jeffrey Sachs عشر محددات رئيسية شكلت التنافسية الدولية في عام 1998 ويعتقد أن نفس المحددات ستشكل القوى الرئيسية التي ستصنع التنافسية الدولية في السنوات القادمة وهي كالآتي : التكامل العالمي ، الأزمة المالية لدول شرق آسيا ، تداعيات الأزمة في اليابان والصين، ظهور (اليورو) توسع الاتحاد الأوربي وضم دول أوروبا الشرقية ، وضع الاقتصاد الأمريكي ، الانتعاش السريع في تكنولوجيا المعلومات ، البيئة والتغير المناخي ، مفهوم الهيمنة أو السيادة القومية الدولية ، النمو الاقتصادي العالمي .

Jeffrey Sachs, Ten Trends In Global competitiveness in 1998 in "the global competitiveness ..... op. Cit.

وتشير الأدبيات (18) إلى تمتع الدول النامية بميزة تنافسية في مجال انتاج السلع الأكثر كثافة في استخدام العمالة غير الماهرة أكثر من المنتجات الكثيفة الاستخدام لرأس المال والعمالة الماهرة (حيث يطلق على السلع التي تحمل هذه الخصائص سلع هكشر – أولين). وعليه فإن الدول الأقل نموا تكون أقل تنافسية في أسواق المنتجات المتميزة Differentiated products. حيث يكون الانفاق على الدعاية والتسويق بنسب ملموسة وتتمتع بتنافسية في أسواق المنتجات المعيارية Standardized.

ولذلك يتوقع أن يرتفع الانفاق على عمليات البحوث والتطوير في مجال الصناعات رفيعة التقنية وتقل في مجال الصناعات منخفضة أو متدنية المستوى التقني. وتستثمر الصناعات متدنية التقنية في التجهيزات الجديدة والآلات التي توفرها الصناعات رفيعة التقنية. وتنتج الصناعات متدنية التقنية منتجات معيارية ليس بالضرورة أن تكون منتجات متجانسة. ومن ثم فإن فرص الابتكار التي تتيحها تكاد تكون محدودة نسبيا (أمثلة ذلك، صناعات الصلب، الأطباق والمفروشات).

يشير الواقع العملي إلى أن التمايز للمنتجات إما غير قائم (سبائك الصلب الخام) أو يتطلب جهدا محدودا في نطاق البحوث والتطوير (المثال المفروشات). وفي ضوء هذه المحددات قام المؤلف في دراسة سابقة بتقسيم الصناعات التحويلية المصرية (19) إلى صناعات رفيعة التقنية وأخرى متدنية التقنية (وفقا لتصنيف الاحصاء الصناعي لعام 1995/94) حيث توصل إلى نتيجة مفادها أن مساهمة الصناعات عالية التقنية في إجمالي القيمة المضافة الصافية لقطاع الصناعات التحويلية وصل إلى ما نسبته 58% في عام 95/94، واستحوزت التجهيزات الكهربائية والالكترونية والصناعات المعدنية بنسبة 10% مقابل 44.5% لفروع الصناعات المختصة بمنتجات المطاط والبلاستيك، المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم.

ومن ناحية أخرى فإن حصة الصادرات عالية التقنية، والممثلة في صادرات الصناعات المعدنية والهندسية تصل إلى ما نسبته 25% من إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية، و 12% من إجمالي الصادرات عام 1995/94 (جدول رقم 2).

وتشير الأرقام الحديثة إلى وصول نسبة هذه الصادرات في عام 1998/97 إلى ما يتجاوز 7% من إجمالي الصادرات (23% تقريبا من إجمالي الصادرات الصناعية التحويلية) وهذه الصناعات هي صناعات موجهة أصلا للسوق المحلي ويستلزم تطويرها عن طريق زيادة الانفاق على منتجات البحوث والتطوير بحيث تزيد حصتها في إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية بما يسهم في دفع الصناعات متدنية التقنية (التي تمثل القاعدة العريضة للإنتاج الصناعي المصري) نحو تخفيض التكاليف وتحسين التنافسية السعرية للصادرات وتحقيق التمايز النوعي أو الجودة.

(18) Zietz and Bichaka, Fayissa, "R & D. Expenditures and Import Competition, Some Evidence for the US. Well, Arciv, Review of World Economics, Band, 178, eft 1, 1992, PP.56,57.

(19) فادية عبد السلام، "أداء قطاع التصدير المصري وعلاقة ذلك بالتنمية"، ورقة عمل خلفية ضمن أوراق تقرير التنمية البشرية (غير منشورة)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1999، جدول رقم (3)، ص 49.

## التمايز النوعى والأفقى للمنتج وأسعار الصادرات (20)

يقصد بالتمايز النوعى الفروق في التقنية المستخدمة، بمعنى إختلافات في الكثافة العواملية لعناصر الانتاج وكذلك بفروق في الأسعار. لذلك فإن النوعيات عالية الجودة تنتج بأساليب أكثر كثافة في رأس لمال البشري أو أقل كثافة في عنصر العمل ويتم تسعيرها عند مستويات مرتفعة تتفق وتفضل المستهلك الفرد. أما التمايز الأفقي فيعني التمايز في خصائص المنتج وذلك في ظل تماثل تقنيات الانتاج ومستويات الأسعار .

وتشير الأدبيات إلى أن تقسيم العمل الدولى يقوم على تخصص الدول النامية عند مستويات منخفضة من الجودة في المنتجات بينما تتخصص الدول الصناعية عند مستويات مرتفعة من الجودة في السلع. وعليه يتوقع بالنسبة لمصر وغيرها من الدول النامية في السياق الديناميكي للتنمية الاقتصادية والتغيرات في الطلب وفي ظروف الانتاج ألا ينطوى ذلك على تغيرات في التخصص في مجموعات سلعية جديدة ولكن يقتصر الأمر على تغيرات نوعية Upgrading بحيث ترتقى سلم الجودة مثل العديد من الدول الصناعية الجديدة .

وكذلك يترتب على استخدام التقنيات المتقدمة إنتاج سلع أكثر جاذبية للمستهلك و تباع له بأسعار مرتفعة. ولكن من ناحية أخرى قد يترتب على تطبيق التقنية المتقدمة تخفيض تكاليف الانتاج ومن ثم توفير الفرصة لاجراء تخفيضات سعرية، ولكن تحديد سعر التصدير النهائى يبقى مرتبطا بظروف مرونة الطلب السعرية، ومن ثم فإن افتراض إرتفاع أسعار التصدير ينطوي على تقنية متقدمة.

وبالتطبيق على هيكل الصادرات المصرية يمكن ملاحظة أن المنتجات المصرية يمكن تقسيمها إلى منتجات لا تشتمل على فروع نوعية وأخرى تشتمل على فروع نوعية محدودة .

أ - المنتجات التى تشتمل على فروع نوعية محدودة، تتمثل في المواد الخام المنتجات الزراعية ، السلع الصناعية نصف المصنعة (المنتجات الكيماوية والصلب) وتشكل هذه المجموعة حوالي 27.5% من إجمالي الصادرات المصرية لعام 1998 (21) .

ب - منتجات تخضع لفروق نوعية كبيرة تفسر بالتغيرات التقنية، وتضم منتجات الصناعة التحويلية (تشكل 37.5% من إجمالي الصادرات بعد استبعاد الوقود) ولذلك نتوقع فروقا سعرية كبيرة في أسعار التصدير لهذه المنتجات . وعليه فإننا نعتقد سلفا بان معظم صادراتنا من منتجات الصناعة التحويلية تضم نوعيات أقل جودة، مما يستلزم معه تسعير المنتجات المصدرة عند مستويات منخفضة من الأسعار .

وتجدر الإشارة إلى أن التقنيات المستخدمة في معظم الصناعات التقليدية تتجه إلى خدمة السوق المحلي، وتقع في مرتبة متأخرة عن تلك المستخدمة في الشركات التصديرية الناجحة. حيث لوحظ أن معظم الشركات العاملة في مصر تفضل التعامل مع السوق المحلي وذلك يرجع الى البساطة والأمان وعدم وجود قيود سياسية أو قانونية كما أن درجة المخاطرة

(20) Herman W. Hoemad Others, Upgrading and Relative Competitiveness in Manufacturing Trade: Easten Europ Versus the Newly Industrializing Economies, welt. Arciv. Band 127, Half 2., 1991.

(21) هذه نسب تشتمل على القطن والمود الخام والسلع نصف لمصنعة ولو أضيف اليهم الوقود لأصبحت النسبة 62.5% .

أقل. ويعود ذلك إلى ضعف إمكانيات أغلب الشركات العاملة في مصر، وعدم قدرتها على مجاراة مستويات الجودة العالمية في منتجاتها نظراً لصغر أحجامها الاقتصادية، فهناك أكثر من 90% من الشركات المصرية صغيرة ومتوسطة الحجم، بل أقل من المتوسط بالمقارنة بالشركات المتقدمة (22).

وتلقي دراسة الأونكتاد (23) الضوء حول مشاكل صناعة الغزل والنسيج في مصر، حيث تصف الطاقة الانتاجية الحالية للغزل بضعف الاستثمارات في التجهيزات والآليات الجديدة، وتوضع مستوى الصيانة، مما يترتب عليه ضياع الوقت وخفض الانتاجية، وتحقيق نوعية رديئة من المنتجات. أما الطاقة الانتاجية للنسيج فتتسم بوجود أنواع ذات طراز قديم، وتعمل في ظل ظروف عدم الكفاءة، وذلك مقابل توافر التغيرات السريعة في التجهيزات في الدول النامية الأخرى، بما يسهم في رفع مستوى النوعية وتحقيق المكننة (Automation) ورفع الانتاجية، هذا فضلاً عن المشاكل المعروفة لقطاع الغزل والنسيج المرتبطة بوجود فوائض في العمالة الموظفة، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لإدخال تحسينات على الآلات والمعدات. أما إنتاج المنسوجات ذات الألياف الصناعية في مصر فيفتقد إلى الميزة التنافسية، ذلك لأنها صناعة كثيفة رأس المال. وتشكل الصادرات من المنسوجات ذات الألياف الصناعية النسيجية القطاع الديناميكي الذي ينمو سريعاً في أسواق الصادرات مع تنوع هيكل الطلب من حقائب الطيران إلى التجهيزات الداخلية للسيارات وتجهيزات الأدوات الرياضية والصحية والملابس الرياضية.

وتواجه شركات القطاع العام عادة مشكلة تخصيص الموارد الرأسمالية لمواجهة العجز المزمّن، بدلاً من الاستثمار في معدات جديدة أو طرق جديدة للإنتاج، فنقص التفاعل مع الأسواق الخارجية تسبب في عزل المنتجين عن التطورات التقنية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصناعات في مصر وإن كانت ليست متشابهة في قاعدتها التكنولوجية، إلا أن هناك إمكانيات لإدخال التقنيات الحديثة بنجاح، وذلك من خلال الاستثمار في المعدات الجديدة والمشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية وكذلك عقود الإدارة والمساعدة الفنية.

وتتركز معظم عمليات البحث والتطوير من خلال المؤسسات الرسمية مثل المركز القومي للبحوث وإدارة البحث العلمي ووزارة التعليم ووزارة الصناعة. وفي عام 1992 بلغت نسبة ما أنفق على البحث والتطوير 0.06% (24) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل بكثير من نسبتها في الدول المنافسة (تنفق ماليزيا مثلاً 0.5% (25) من الناتج المحلي الإجمالي على البحوث والتطوير).

من ناحية أخرى فإن أنشطة البحث العلمي والتطوير التقني في مصر تشمل أكثر من 114,000 شخصاً منهم ما يقارب خمسين ألفاً من العلميين والمهندسين (بنسبة 43.5% من

(22) نبيل أحمد الشامي، رؤية رجال الأعمال في تنمية الصناعات الصغيرة، ورقة مقدمة لندوة دور الصناعات الصغيرة في خطط التنمية، معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش أيرت، القاهرة، 21-22/9/1997.

(23) UNCTAD, Investment Policy, ... Op.cit, p.67.

(24) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 11-2.

(25) محمد يوسف قاسم، الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور الآسيوي، محاضرة عامة ينظمها معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش أيرت.

المجموع) ونحو 17 ألف فني (بنسبة 15%) ، 47.4 ألفاً من معاونين (بنسبة 41.5 % )، ويعمل من هؤلاء جميعاً 81356 شخصاً في مجال التعليم العالي بنسبة 71.3% ، 18564 في قطاع الانتاج (بنسبة 16.3%) ، 14217 (بنسبة 12.5%) في قطاع الخدمات العامة (26).

ولاشك أن انخفاض نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى الناتج المحلي الاجمالي يفسر إلى حد كبير ما تعانيه المؤسسات البحثية والمراكز من نقص في الموارد وضعف في الامكانيات والتجهيزات، الأمر الذي انعكس على نوعية البحوث وعلى مستوى ما توفره من تدريب متخصص . ووقد أدى ذلك في نهاية الأمر الى انخفاض درجة استفادة القطاع الخاص من تطبيقات وبحوث تلك المؤسسات الحكومية.

وتؤكد دراسة الأونكتاد (27) على أن البنية الأساسية للعلوم والتقنية في مصر (S&T) تعاني من مظاهر قوة وأوجه ضعف . وتكمن قوتها في حجم المعارض الجاهز من الأفراد المتعلمين والمتخصصين وفي وجود شبكة من مؤسسات البحوث والتطوير ، وبعض هذه المؤسسات يركز على البحوث والتطوير في المجال الصناعي ثم الدعم المالي المقدم لها. إلا أن أوجه القصور تتمثل في : وجود هيكل ادارى غير كفؤ، عدم كفاية الموارد، ضعف الروابط بين مؤسسات البحوث والتطوير والصناعة، وإنعزال مؤسسات العلم والتقنية عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العريضة.

ويعاني الهيكل المؤسسي للعلوم والتقنية من اتساعه، حيث تتعامل ثلاثة وزارات حكومية مع العلوم التقنية : وزارة الصناعة ، وزارة البحث العلمي ثم وزارة قطاع الأعمال . ويلاحظ أن كلاً من بنك تنمية الصادرات وبنك التنمية الصناعية يضم أقساماً فنية لمساعدة القطاع الخاص، كما تتوافر العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية . وعلى الرغم من حرص المؤسسات على تفعيل دورها في مجال تطوير المنتج وإنجاز بحوث مشتركة مع القطاع الخاص، إلا أن هذا التفاعل لازال ضعيفاً، الأمر الذي انعكس على قيام المؤسسات الحكومية بتقديم خدمات عامة غير مفيدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

وتفسر أوجه القصور في ضوء الشواهد التي تفيد بأن 70% من ضمن 300 مؤسسة علمية وتقنية تتبع وزارة التعليم العالي . بينما ترتبط نسبة قدرها 16% فقط من هذه المؤسسات بأنشطة القطاع الانتاجي. الأمر الذي انعكس في نقص أعداد المؤسسات المتخصصة في الرقابة على النوعية ، التصميم والقياس (جدول 11). ناهيك عن حقيقة محدودة ما يجريه القطاع الخاص من بحوث وتطوير وانخفاض على البحوث ولتطوير لكل من القطاعين الخاص والعام حيث لزالت نسبته أقل من 1% من الناتج المحلي الاجمالي الذي تنفقه العديد من الدول النامية .

كذلك فإن الشركات الاجنبية تقوم بتوجيه معظم مصروفاتها الخاصة بالبحوث والتطوير والتدريب والمعرفة Kow-how الى مراكزها الرئيسية في الدولة الأم في حين أن ما يتم توجيهه منها في مصر والمتعلق بخدمات إنتاجية يعتبر محدوداً جداً، مما يحد كثيراً من إمكانية الانتشار المعرفي Diffusion داخل القطاع الصناعي من خلال هذه الشركات.

(26) أكاديمية البحث العلمي ، بيان رسمي مقدم لمؤتمر ادارة وتنظيم البحث العلمي في مصر ، مايو 1996 .

(27) UNCTAD, Investment Policy Review, Op.Cit, p.14-15.

وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي ، 1998 ، ص 298-300 .



ونظرا لصغر حجم المشروعات في مصر، فإنها تعاني من مشاكل تشغيل التقنية ونقص الكفاءات الادارية والتنظيمية، مما يحول يحول في غالبية الأحوال دون الوفاء بمعايير الجودة، وتحقيق أهداف التسليم في المواعيد للشركات الأجنبية التي تتعامل معها.

أما عن نقل التقنية إلى مصر، فيتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى الاستيراد المباشر للألات والمعدات، و عقود العلامات التجارية وبراءات الاختراع أو العقود من الباطن .

ولقد كان مستهدفا منذ صدور قانون الاستثمار الأول رقم 43 لسنة 1974 تشجيع تدفق رأس المال الاجنبي للحصول على التقنية الحديثة وحفز الاستثمارات المباشرة كحزمة تشمل تقنية الانتاج والمساعدات الفنية والتراخيص واستخدام العلامات التجارية، ولكن المشاهد حتى الآن يقتصر على، توفر التسهيلات والخدمات اللازمة لبدء الانتاج، وتوفير منافذ الائتمان المحلي، وكوسيط بين الشريك الأجنبي والحكومة (نتيجة لتعدد إجراءات التراخيص) . ولذلك يعتمد القطاع الخاص في مجال التقنية على الحصول على تراخيص الانتاج من الشركات العالمية وكذلك على العلامات التجارية، دون جهد يذكر في مجالات تطوير و خلق علامات تجارية أو إجراء بحوث فنية .

#### جدول رقم (11)

جدول يبين أداء مؤسسات العلوم والتقنية  
وفقا لقطاع الأداء (لاعداد النسب)

النسب%	الأعداد	البيان
70	223	قطاع التعليم العالي
16	51	القطاع الانتاجي
14	44	الخدمات العامة
100	318	الاجمالي

المصدر - UNCTAD, ...Op.Cit,.... Table 1.12, p.15.

تنفق المشروعات الصناعية نسبة محدودة (لا تزيد عن 1% من قيمة مبيعاتها) على بحوث تطوير الانتاج والتسويق (وقد تصل هذه النسبة في شركات الخدمات الشخصية والتجارة الى 5%) ، كذلك لا تزال الصناعة المصرية تفتقر إلى مهارات الرقابة على الجودة والتغليظ وتوفير الضمانات، الأمر الذي يضعف من قدرتها التنافسية .

ولا شك أن تطوير قاعدة تقنية وطنية أمر ضروري، وهذا رهن بتطوير نظم التعليم والاهتمام بالعلوم الأساسية كمنبع للتقدم العلمي وتأسيس مفاهيم الجودة والتعلم المستمر واحترام الانجاز والابداع، وبالاستعانة بدليل التنمية البشرية يتضح لنا أن نسبة العلماء والفنيين لكل ألف من السكان في كل من إسبانيا واليونان 36% ، 48% على التوالي، ولم تتجاوز هذه النسبة 10% بالنسبة إلى مصر في حين بلغت في كوريا الجنوبية 47.3% كما بلغت نسبة خريجي

الكلية العلمية من جميع الخريجين في كوريا 39% وفي الصين 43% بينما لا تزيد هذه النسبة في مصر عن 19% (28).

### الملاح العامة لاستراتيجية تصديرية

تستلزم صياغة أهداف التصدير وأهم ملامحها الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في هذا المضمار (فضلا عن خصوصيات التجربة المصرية) مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :

**أولا : اعتماد المبادرة والمشاركة** كأسلوب عمل في ظل حقيقة أن التصدير منظومة شاملة، تحتاج الى تغيير وتحديد مسؤوليات القائمين على هذا التغيير . ويعني هذا أن تحديد معالم إستراتيجية مقترحة لتنمية الصادرات المصرية ينبغي أن تتبع من رؤية مصرية تشترك فيها كل الأطراف المعنية، من مراكز بحوث وأجهزة حكومية، ومصدري القطاعين العام والخاص، وإتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال والصناعة والاتحادات والجمعيات التعاونية الانتاجية. إذ يجب ربط هذه الرؤية بكافة دوائر الحركة الحالية والمحتملة أمام الصادرات المصرية . كما يجب ربطها أيضاً بكافة أبعاد قضية التنمية الشاملة في مصر وموقعها المأمول على خريطة القوى الإقليمية والعربية والعالمية. فمقومات نجاح التصدير كمحرك للنمو الاقتصادي لا تعتمد على حدوث طفرات، بل يعوزها الاستثمار والتحول الى منهج عمل معتاد يحدد أهدافا كمية ونوعية محددة للصادرات المصرية .

### ثانياً: توجه التصدير يتطلب ميزانية خاصة

إن التصدير كهدف قومي يعد نوعا من الاستثمار يرتبط بتكاليف مالية، حيث لا يتطلب فقط إنفاقا داخليا لتحسين البنية الأساسية للتصدير بتوفير نظام التمويل المناسب والتأمين على الصادرات وتوفير المعلومات وتشجيع المصدرين، ولكنه يتطلب استثمارات خارجية بشرى أو المساهمة في شركات تجارية عالمية وبتحقيق تواجد في الأسواق الخارجية يتجاوز مجرد النظرة القصيرة الأجل وهي التصدير عن طريق وكلاء ذات علامات تجارية وتواجد فعلي في الأسواق. ويرتبط بهذا الأمر عدة أمور أهمها:

(أ) أهمية شركات التجارة في التصدير، حيث تبرز تجارب مجموعة الدول الآسيوية واليابان أهمية سيطرة الشركات التجارية العملاقة على المشروعات الانتاجية والصناعية . حيث أن وجود هذه الشركات في الأسواق الأمريكية والأوروبية يعد أحد اسباب نجاح هذه الشركات في تأمين صادراتها لهذه الدول ، وتعد التجربة الصينية حديثا نموذجا آخر على نمو الصادرات الى آسيا والولايات المتحدة اعتماداً على تواجد هذه الشركات داخل هذه الأسواق .

(ب) ويمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في التسويق، حيث ارتبط تطور فلسفة التسويق بالشركات اليابانية، بإنشاء وكالات لبحوث التسويق وتبني المفهوم الحديث للتسويق الذي يتميز بدراسة إحتياجات المستهلك ورغباته مع محاولة الوفاء بها واستغلال الفرص التسويقية من خلال التقنية المتميزة التي تقدمها للأسواق – وبمعنى آخر القيام بتقسيم السوق الكلي الى شرائح وقطاعات، تطوير المنتجات الجديدة، سياسة الأسعار، اختيار منافذ التوزيع، تصميم الحملات الاعلانية والترويج، وذلك بهدف تحديد الطلب الكلي وتحليل الأسواق الجديدة ومعرفة الاتجاهات الجديدة في هذه الأسواق . كما أن الشركات اليابانية لا تدخل السوق مرة واحدة بل

(28) الاهرام ، عدد 28 ، فبراير 2000 .

تفضل الدخول على مراحل عديدة . فتقوم مثلا باختيار المنتج في الأسواق الجديدة القريبة مثل أسواق دول جنوب شرق آسيا قبل إتخاذ قرار بتوزيع ذلك المنتج على نطاق كبير، أي قبل إرساله إلى الأسواق الأخرى مثل أمريكا وأوروبا.

### (ج) دراسة الأسواق الخارجية

ويتطلب ذلك تحديد الأسواق الخارجية الديناميكية الواعدة، وذلك في ظل التقسيم الى أسواق واعدة وعالية المخاطر، أسواق واعدة ومحدودة المخاطر، ثم أسواق غير واعدة . على أن تتحمل الحكومة مسئولية توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب، ونوعية المنتجات الديناميكية، والأسعار السائدة للمنتجات والخدمات، والمواصفات الفنية والبيئية المعمول بها داخل هذه الأسواق، فضلا عن القواعد التنظيمية والاجرائية لدخول هذه الأسواق، وعقد الصفقات التجارية وتسوية المدفوعات المستحقة عن التصدير، والعناية باعلام المنتجين والمصدرين المصريين باتفاقات التعاون والمشاركة التي تبرمها الدولة مع الدول أو التجمعات، والمزايا والالتزامات المتاحة داخل هذه الأسواق (مع مراعاة الشفافية والافصاح) ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق . على أن يتم تجميع وتوفير هذه المعلومات من خلال شبكة معلومات مركزية في أماكن تجمع المصدرين.

### (د) خلق بيئة ثقافية تصديرية

يعتمد النجاح في التصدير على التحديد السليم للأسواق والاستجابة لاحتياجاتها، من حيث الجودة والسعر ومواعيد التسليم المحددة سلفا لوصول المنتجات، وخدمات ما بعد البيع (مثل خدمات الصيانة) ، وهذا يستلزم خلق فكر وثقافة تصديرية لدى المستهلك والمصدر على حد سواء، حيث لا بد من احترام المستهلك داخل السوق المحلي (مع السعي لخلق منظمات حماية المستهلك) أولا حتى يمكن الوصول الى المستهلك الأجنبي دون التمييز ضد المستهلك المحلي حيث أن طرح سلع منخفضة الجودة داخل السوق المحلي يقلل من الولاء للصناعة الوطنية ويدفع الى تنامي الطلب على السلع المستوردة. هذا فضلا عن أهمية وضع الحكومة لضوابط رقابية على بيع مستلزمات الانتاج حتى تتاح للصناعة التصديرية .

وتستلزم البيئة الجديدة مواصلة إصلاح سياسة التعليم والنظم التعليمية في اتجاه تلبية احتياجات السوقين المحلي والخارجي على الأيدي العاملة المصرية . فضلا عن الاهتمام بالجوانب التطبيقية للعلوم الطبيعية والتعليم الفني والتجاري، ولا غنى عن قيام الحكومة بدعم التعليم والتقنية من أجل رفع كفاءة وتحديث القطاع الخاص وعمل مراجعة وتقييم لدور ورسالة مؤسسات التعليم العالي في ضوء التطورات العالمية التي حدثت في مجال تقنية الاتصالات والزراعة والصناعة. ناهيك عن أهمية إنشاء مراكز متخصصة لاعداد المصدرين وخبراء التسويق. كذلك فإنه من الضروري إتباع مبدأ توجيه الترويج لخدمات الصناعة وبمشاركة من المصدرين وقطاع الأعمال، على أن تتجه الحملات الترويجية الى الصناعات والقطاعات ذات الأولوية والأسواق الأكثر إمكانية لاستيعاب منتجات هذه الصناعات .

**ثالثاً : إجراء تعديل هيكلي في الاقتصاد المصري والوضوح والشفافية في خصخصة الشركات،** حتى لا يؤثر على أدائها، ومن أجل مواكبة تحسين الميزة التنافسية الدولية لمصر وحسن استخدام القوة العاملة ورفع كفاءة الاقتصاد ككل . ويتوجب على الحكومة التفكير جديا في تحسين العوامل المؤسسية مثل، قوانين سوق العمل والتنظيمات القطاعية التي تعيق كفاءة تخصيص العمل وغيرها من الموارد . هذا فضلا عن ضرورة تدعيم الروابط بين مؤسسات

العلم والتقنية والمشروعات الصناعية، والاهتمام بإنشاء مؤسسات علمية في مجال تصميم المنتج والرقابة على الجودة ومواصفات القياسية، وكذلك الاهتمام بتطوير قاعدة تقنية محلية .

**رابعا : استبدال نظام السماح المؤقت ونظام الدورباك بنظام دورباك ثابت القيمة طبقا لما تتبعه بعض الدول من استخدام معاملات المدخلات والمخرجات لكل منتج على حده كأساس للحساب ، حيث أن هذا النظام أكثر سهولة وكفاءة وأقل تكلفة من النظام المتبع في مصر واحلال نظام الدورباك بنظام الرد الفوري للضرائب المعروف Tax Rebate System والذى بدأت بعض البنوك المصرية بتطبيقه (البنك الأهلي) . كما ينبغي تصويب نظام السماح المؤقت لرفع عبء تكاليف الضمانات البنكية التى قد تستغرق سنوات لاسترداد قيمة ما تم سداده فى ظل هذا النظام.**

**خامسا : أهمية مراجعة وتقييم آثار بيئة القوانين والتشريعات الحالية على الصادرات فنتار الشكوى من أن قانون الضرائب الحالى يحرم شركات التسويق من التمتع بالاعفاءات المقررة، كذلك فإن قانون الاستثمار الجديد جاء خاليا من الضوابط للتوسعات الجديدة (حيث لا تخضع التوسعات الجديدة للاعفاء الضريبي) بما يشكل اهدار لرأس المال القومي وتحجيم لحجم الصناعة دون وصولها لحجمها الأمثل حيث تقل قدرته التنافسية وصولا للحجم الأمثل واستغلاله لامكانيات زيادة فرص التوسع .**

**سادسا : تحديد السلع والخدمات المؤهلة للتصدير حاليا ومستقبلا: حيث ينبغي ألا يقتصر دور الحكومة على تحديد قوائم بالمجموعات السلعية أو الخدمية للصادرات التي تركز عليها السياسة الاقتصادية، بل يجب أن يتعدى دورها إلى التعمق في التحليل الى مستوى الصناعة ومجموعة المنتجات، ويمكن معالجتها بتقسيمها إلى:**

(1) صناعات ومنتجات سلعية وخدمية لديها إمكانيات تصديرية فعلية وتصدر منها كميات محدودة، ولديها إمكانيات واعدة فى الأجل الطويل مثل الملابس الجاهزة ، الأحذية، المفروشات ، الخضروات والفواكة والزهور ، منتجات خدمات السياحة والمقاولات والبرمجيات .

(2) صناعات لديها مؤهلات تصديرية وتنتج للسوق المحلي ويمكن نفاذها إلى الأسواق الخارجية وتشمل الكيماويات ، المنتجات الصيدلانية ، والأدوية ، والأسمدة ، والحديد والطب ، والآلات ، والزجاج وصناعة السفن .

(3) صناعات يمكن أن تنتج سلعا تصديرية مع الدخول فى مراحل متقدمة من التصدير ، وتشكل السلع الديناميكية فى التجارة العالمية ، وتشمل تجارة مكونات الانتاج أو الصناعات المغذية . وهذه الصناعة تخضع لمكونات سريعة التطور والتغير، وتلجأ الشركات المتعدية الجنسيات الى نقل إنتاج مكوناتها التقليدية أو كثيفة العمل الى الدول النامية ، وتحفظ عادة بانتاج المكونات ذات التقنية العالية فى الدول المتقدمة ، وهكذا فإن الدخول فى صناعة مكونات الانتاج للتصدير لا تتضمن بالضرورة نقلا للتقنية وتسنلزم إجراءات مكملة لدعم التطور التقني. والأمثلة قد تكون فى مجال مكونات الالكترونيات وصناعة البرمجيات والمعلومات ، مكونات السيارات ، ومكونات معدات الاتصالات والصناعات المغذية مع بعض الخدمات الصناعية (تأمين، نقل ، شحن ، تخزين). وهنا قد يكون من المفيد الاستعانة بمسئمر أجنبي فى صناعة مكونات الانتاج وتصديرها والمثال على ذلك البرمجيات وهي صناعة كثيفة العنصر البشري أصلا.

كذلك فإن محور الاستفادة من خبرات المجموعة الآسيوية يستلزم تحرك مصر من مجموعة منتجات الى مجموعة أخرى، ويتم التركيز على صناعات معينة فى كل مرحلة من مراحل التطوير، بحيث يتم التعمق رأسيا بدلا من سياسة التنوع العشوائي للمنتجات .

**سابعا :** قد يكون من المفيد أن تعمل استراتيجية تنمية الصادرات على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد المصري، وأن يكون الاستثمار الأجنبي عنصرا إضافيا، بمعنى أن يشجع الاستثمار الأجنبي وأن تقتصر مجالاته على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وهي صناعات المراحل المتأخرة نسبيا في مراحل النمو الصناعي التصديري، وفقا لنموذج مراحل تطوير الصادرات، على أن تحدد مجالات بعينها للاستثمار الأجنبي فى التصنيع التصديري وذلك فى إطار قانون الاستثمار المصري .

### المراجع العربية

البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد متفرقة .

الأهرام ، العدد 28 ، فبراير 2000 .

فادية محمد عبد السلام ، أداء قطاع التصدير المصري وعلاقة ذلك بالتنمية البشرية ، ورقة عمل خلفية فى تقرير التنمية البشرية (غير منشورة) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، القاهرة ، 1999 .

محمد مصطفى شحاته ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره فى التنمية الاقتصادية فى مصر (دراسة قطاع الصناعة، فى الفترة من منتصف السبعينات الى منتصف التسعينات) ، دبلوم التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي، ديسمبر 1999 .

محمد يوسف قاسم ، الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من المنظور الآسيوي ، محاضرة عامة نظمها معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش إيبيرت .

نبيل أحمد الشامي، رؤية رجال الأعمال فى تنمية الصناعات الصغيرة، ورقة مقدمة لندوة دور الصناعات الصغيرة فى خطط التنمية ، معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش إيبيرت ، القاهرة ، 1997/9/22-21 .

وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعي ، 1998 .

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، اللجنة العليا لتنمية الصادرات ، الأمانة الفنية ، 1995 .

## المراجع الأجنبية

Balassa, B, The changing pattern of Comparative Advantage in Manufactured Goods, Review of Economics and Statistics , 61, 1979.

Herman, W. Hoem and Others, upgrading and Relative Competitiveness in Manufacturing Tread : Eastern Europe Ver Sus The Newly Industrializing Economies, welt, helf 2., 1991.

Porter, M, The Competitiveness Advantage of Nations, The Free Press, New York, 1990 .

Research Information Sector (RIS), Ministry of Economy (MOE), The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report, 1998, DEPRA. Project.

UNCTAD. Trade and Development Report, 1998.

World Bank, Egypt in The Global Economy : Strategic Choices for Savings, Investments and Long-term Growth, World Bank Middle East And North Africa Economic Studies, 1998 .

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report , 1998, Geneva Switzerland .

World Bank, World Development Indicators, 2000.